وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2024/2023

قسم:العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الطالبتين:

حريزي هناء

بن يحي فوزية

تحت إشراف:

الدكتور عتروس سيف الدين

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره خيارا استراتيجيا هاما في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث أصبح يعد قطاعا هاما يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لآي دولة ليصبح اقتصادها قويا ومتينا، لذا تم من خلال هذه الدراسة عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بغية الاستفادة منها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أنه وعلى الرغم من مجهودات الإصلاح التي بذلتها الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مازالت تلك التدفقات دون المستوى المرغوب، بسبب تداعيات دولية ومحلية أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلقت الحاجة إلى إصلاحات هيكلية إضافية لمواجهة العوائق التي تعترض تلك الاستثمارات، بما في ذلك الحاجة لتحسين السياسات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسات والهيئات المسئولة عن الاستثمار،كما توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة تطوير وعصرنة نسيج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية لتحقيق مختلف الإستراتيجيات المرصدة للتنمية.

الكلمات المفتاحية:

استثمار أجنبي مباشر- مناخ استثماري – تدفقات استثمارية- الجزائر.

Abstract

This study aims to shed light on foreign direct investment as an important strategic option in achieving economic diversification, as it has become an important sector centered around it and integrated with the rest of the other economic sectors in a development mix that aims primarily to improve the national economy of any country so that its economy becomes strong and solid. Therefore, it was Through this study, the reality of foreign direct investment in Algeria is presented in order to benefit from it.

The study reached a set of results, the most important of which was that, despite the reform efforts made by Algeria to attract foreign direct investment, these flows are still below the desired level, due to international and local repercussions that affected foreign direct investment flows and created the need for additional structural reforms to confront obstacles. Which obstruct these investments, including the need to improve the policies and procedures carried out by the institutions and bodies responsible for investment. The research also reached a set of proposals, the most important of which was the necessity of developing and modernizing the fabric of foreign direct investment in Algeria in order to be able to face competition in internal and external markets. To achieve the various allocated strategies for development.

key words:

Foreign direct investment - investment climate - investment flows - Algeria.

الإهداء

إلهي، لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

إلى من أنار لي درب العلم والمعرفة وحرصا علي منذ الصغر واجتهدا في تربيتي إلى يومنا هذا

والدي الحبيبان *الساكنان في قلبي أرجو لكما دوام الصحة والعافية*

إلى ***زوجي العزيز*** *سندي في الحياة ورفيق دربي* *أطال الله مشوارنا؛*

إلى فلذات كبدي ***أولادي*** *قرة عيني* *"**إياس يمان**" ، "**ناير**" و "**نجد**" رعاهم الله ؛*

إلى إخوتي الأحباء ***مهدي*** *و* ***شهر الدين*** *وإلى روح أختي العزيزة رحمها الله "**ذكرى**"*

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد

وساعدني في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر المشرف الدكتور ***عتروس سيف الدين؛***

إلى من شاركتني هذا العمل

إلى كل من أحب واحترم؛

إلى كل هؤلاء.....

اهدي هذا الجهد المتواضع

هناء

الإهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والشكر لله

على توفيقه ونعمه من قبل ومن بعد

الصلاة والسلام على معلم البشرية صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل لمن لهما الفضل علي بعد الله سبحانه وتعالى

إلى "**والدي**" أطال الله في عمرهما وأبقاهما بصحة وعافية

إلى من يقاسمني ويشاركني معترك الحياة

زوجي حفظه الله

إلى ابنتي "**أية الرحمان**" و"**سجود**" حفظهما الله ورعاهما وأنبتهما نبات حسن

إلى **إخوتي وأخواتي** سندي وعوني في الحياة وإلى كل أبنائهم وأحفادهم كل بإسمه

كما أهدي هذا العمل إلى **إخوة وأخوات** زوجي وأبنائهم

إلى من شاركتني هذا العمل

كما لا ننسى كل من قدم لنا يد العون من بعيد أو قريب

وآخر دعائنا الحمد لله رب العالمين

فوزية

شكر و عرفان

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ الفاضل الدكتو, **"عتروس سيف الدين"** الذي أنار لنا الطريق بعلمه الغزير وتوجيهاته السديدة، والتي كانت لإرشاداته القيمة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .

كما أتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لأسرتينا لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء أقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب السنوات..	(83)
02-03	تطور المشاريع الواردة إلى الجزائر للفترة (2019/2015) حسب أهم 10 قطاعات.....	(85)
03-03	منحنى يمثل وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2010-2021.	(92)
04-03	تطور المؤشرات العالمية للحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2021/2017.....	(97)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل في العالم.....	(32)
01-02	التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي.....	(65)
01-03	عدد المطارات الجزائرية ذات المدارج المعبدة.....	(80)
02-03	عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات غير المعبدة.....	(81)
03-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب السنوات.....	(83)
04-03	توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر للفترة 2019/2015.....	(84)
05-03	أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2019/2015.....	(86)
06-03	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر (2019/2015).....	(88)
07-03	أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2019).....	(90)
08-03	أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2019).....	(91)
09-03	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2010-2021).....	(91)
10-03	ترتيب الجزائر في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2020.....	(93)
11-03	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2021-2022.....	(94)
12-03	وضع الجزائر حسب أهم مؤشرات المخاطر.....	(95)
13-03	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية في سنتي 2022و2023.....	(96)
14-03	قيم المؤشرات العالمية للحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2017/ 2021.....	(98)

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	الترجمة العربية للمختصر
01	(**OCDE**)	**O**rganisation de **C**oopération et de **D**éveloppement **E**conomique	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
02	(**OMC**)	**O**rganisation **M**ondiale du **C**ommerce	منظمة التجارة العالمية
03	(**UNACTAD**)	**U**nited **N**ations **C**onférence on **T**rade and **D**éveloppent	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
04	(**FMI**)	**F**onds **M**onétaire **I**nternational	صندوق النقد الدولي

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
- الملخص.....	(I)
- Abstract.....	(II)
- إهداء.....	(III-IV)
- شكر و عرفان	(V)
- قائمة الأشكال.....	(VI)
- قائمة الجداول.....	(VII)
- قائمة المختصرات.....	(VIII)
- جدول المحتويات.....	(IX–XII)
- المقدمة.....	(1)
الفصل الأول:أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.	(09)
- تمهيد	(10)
المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(11)
المطلب الأول: مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	(11)
أولا:مفهوم الاستثمار.....	(11)
ثانيا : مميزات الاستثمار.....	(12)
ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	(12)
رابعا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	(13)
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(14)
أولا:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض.....	(14)
ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية.....	(15)
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه.....	(16)
أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(16)

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(18)
- **المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته**.....	(19)
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	(19)
أولا : التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر.....	(19)
ثانيا: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر.....	(20)
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(24)
أولا: المحددات السياسية.....	(24)
ثانيا: المحددات الاقتصادية.....	(24)
ثالثا: المحددات القانونية	(27)
رابعا: المحددات الاجتماعية والثقافية والدينية.....	(27)
المطلب الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(28)
المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابيات والسلبيات.....	(29)
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	(29)
أولا: تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية	(29)
ثانيا: خلق فرص جديدة للعمل	(31)
ثالثا: تحسين ميزان المدفوعات.....	(33)
رابعا: نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية	(34)
المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	(35)
أولا: السيطرة والتبعية الاقتصادية.....	(35)
ثانيا: تشويه السوق المحلي.....	(36)
ثالثا: الآثار السلبية على ميزان المدفوعات.....	(38)
رابعا: التكاليف الاجتماعية و البيئية.....	(39)
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(40)
- خلاصة الفصل.....	(41)
الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار .	(42)
- تمهيد.....	(43)
المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار.....	(44)
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.....	(44)
أولا:تعريف مناخ الاستثمار.....	(44)

ثانيا: أهمية المناخ الاستثماري	(46)
المطلب الثاني: عناصر مناخ الاستثمار.....	(47)
المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثماري.....	(48)
المبحث الثاني: أساسيات حول المناخ الاستثماري.....	(51)
المطلب الأول: ملامح المناخ الاستثماري الجيد وآليات تحسينه.....	(51)
أولا: ملامح المناخ الاستثماري الجيد.....	(51)
ثانيا: آليات تحسين مناخ الاستثمار.....	(52)
المطلب الثاني: سياسات تحسين مناخ الاستثمار ومشكلات تحسينه.....	(53)
أولا: سياسات تحسين مناخ الاستثمار.....	(53)
ثانيا: مشكلات تحسين مناخ الاستثمار	(55)
المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.....	(57)
أولا: المؤشرات الكمية	(57)
ثانيا: المؤشرات النوعية لقياس مناخ الاستثمار.....	(58)
المبحث الثالث: أثر التطورات العالمية على مناخ الاستثمار.....	(61)
المطلب الأول: أوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي.....	(61)
أولا: الأوضاع السياسية	(61)
ثانيا: الأوضاع الاقتصادية.....	(62)
ثالثا: الأوضاع الإدارية.....	(62)
رابعا: الأوضاع القانونية.....	(62)
المطلب الثاني: آثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(63)
أولا: آثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.....	(63)
ثانيا: تداعيات "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي.....	(64)
المطلب الثالث: مناخ الإستثمار وبعض التطورات العالمية.....	(67)
أولا: أثر العولمة على مناخ الإستثمار	(67)
ثانيا: أثر الانضمام إلى التكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار	(68)
- خلاصة الفصل.....	(69)

الفصل الثالث: مناخ الاستثمار وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.	(70)
- تمهيد.....	(71)
المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	(72)
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.....	(72)
المطلب الثاني: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	(73)
المطلب الثالث: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	(79)
المبحث الثاني: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	(83)
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة	(83)
المطلب الثاني: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة غالى الجزائر حسب أنشطة الأعمال وتطورها إلى غاية هذه السنوات الأخيرة.....	(84)
المطلب الثالث: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر.....	(86)
أولا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر.....	(86)
ثانيا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر.....	(87)
المبحث الثالث: تقييم وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء بعض المؤشرات.....	(89)
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار	(89)
أولا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار.....	(89)
ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي.....	(91)
ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال.....	(92)
رابعا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.....	(94)
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر المؤشرات الاقتصادية الإقليمية.....	(95)
أولا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب أهم مؤشرات المخاطر في الدول	(95)
ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر التنافسية العربية.....	(96)
المطلب الثالث: وضعية الجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة	(97)
- خلاصة الفصل.....	(100)
- الخاتمة.....	(101)
- قائمة المصادر والمراجع.....	(105)

مقدمة

مقدمة

– مدخل الدراسة

عرف الاقتصاد العالمي تطورات عديدة مست مختلف أبعاده وغيرت جميع مفاهيمه، بداية من فتح الأسواق والزيادة السريعة والمتزايدة لحجم المبادلات المالية الدولية،إلى ظهور أنماطجديدة للتمويل الدولي ومن أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل احد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراكبيرا نظرا للدور المهم والحيويالذييلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال،كما انه وسيلة لتخفيض تكاليف الإنتاج، وتوفير أسواقكبيرة الحجم لتسويقمنتجات تلك الاستثمارات.

ولقد أكدت بعض الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق جزءا من الأهداف المراد تحقيقها في بعض الدول، ولكن تحقق كل الأهداف المسطرة في دول أخرى، وهذا يتوقف على مدى توفير البيئة المناسبة التي تساعد تلك الاستثمارات على الانجاز منها توفير الحوافز والضمانات التي تعبر عن قانون الاستثمار السائد في البلد المضيف بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الأمني وكذلك الظروف الطبيعية والاجتماعية والقانونية الملائمة، وقد بينت الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أن الدول المتقدمة جاذبة للنسبة الأكبر منه، ونسبة ضئيلة تقسمها على الدول النامية بينما الدول الصاعدة التي تمكنت من الخروج عن هذا الاستثناء أصبحت تمثل نموذجا يحتذي به.

وقد اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمارات المباشرة إليها وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامهم للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري.

وأضحى استقطاب الاستثمار في الجزائر حتمية لا بد منها، لأنها تتيح لها فرصا قوية لزيادة معدلات نموها، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسساتها وتوفير فرص العمل وتدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن في علاقاتها التجارية الدولية، وهذا ما اتجهت إليه الجزائر منذ بداية التسعينات عن طريق موجة من الإصلاحات الهادفة إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للموارد والخدمات عن طريق وضع إطار تشريعي مشجع يقدم الضمانات اللازمة للاستثمار ويوفر مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر.

فالجزائر قطعت أشواطا مهمة في تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في ظل الإمكانيات والمقومات التي تتوافر عليها، باعتبارها تساهم في زيادة الدخل الوطني ومن أهم القطاعات البديلة للخروج من أزمات تقلبات أسعار المحروقات

-إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرحالإشكالية التالية:

ماهو واقع مناخ الاستثمار وما دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

-الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية تتبلور الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- هل يقتصر التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دور مناخ الاستثمار؟
- هل التنظيم التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كافيا لتوفير مناخ استثمار ذو مستوى عال من الجاذبية؟
- هل يمكن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر حاليا من تبوء مكانتها المنشودة بين الدول ؟

-فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى البحث اختبارها على النحو التالي:

-لا يقتصر التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دور مناخ الاستثمار وإنما يتعداه إلى محددات أخرى اقتصادية، التشريعية وتنظيمية.

- يعد التنظيم التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كافيا لتوفير مناخ استثمار ذو مستوى عال من الجاذبية.

- يمكن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر حاليا من تبوء مكانتها المنشودة بين الدول.

- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي :

يعتبر مناخ الاستثمار أحد الركائز الأساسية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر احد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في تغطية فجوة الموارد المحلية في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها بالإضافة إلى دوره الفعال في خلقفرص عمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورة وغيرها من المزايا التي تؤدي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة منها الجزائر في ظل الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

-دوافع اختيار الموضوع:توجد عدة حقائق تجعل من الموضوع محل اهتمام الباحثين، لعل أهمها:

الدوافع الذاتية:تمثلت في:

- الرغبة الشخصية؛
- الموضوع ضمن مجال التخصص.

الدوافع الموضوعية:تمثلت في:

- الدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في اقتصاديات الدول؛
- مناخ الاستثمار الذي أصبح ضرورة ملحة يجب تبنيها والاهتمام بها من طرف هذه الدول.

-أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي::

- إبراز أهمية اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التعرف على الكيفية التي تتمكن بها الدول من استغلال مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- تقديم بعض الاقتراحات المهمة التي قد تسهم في تفعيل وتحسين المناخ الاستثماري المطبق في الدولة محل الدراسة؛
- لفت انتباه الباحثين والممارسينالأكاديميين إلى أهمية هذا الموضوع الحديث والمتخصص.

-المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحليل البيانات واستنباط التفسيرات والاستنتاجات المتعلقة بالمشكلة المطروحة في هذه الدراسة.

وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والملتقيات، وإحصائيات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وكذلك التقارير والنشريات والمواقع الإلكترونية.

-حدود الدراسة:

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه فقد حددت حدود هذه الدراسة كالأتي:

الحدود المكانية :تم إجراء هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمنية:اختلفت الحدود الزمنية من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة.

-صعوبات الدراسة:

لقد واجه مسار هذه الدراسة العديد من الصعوبات الموضوعية والميدانية التي أثرت على معالجة بعض جزئياته والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- وجود تناقض بين مختلف المصادر وتباين المعلومات والإحصائيات من سنة لأخرى؛

- تضارب البيانات وتذبذبها بين إدارات الدولة ومعظمها مكيفة في خدمة سياسة الحكومة ما جعلنا نعتمد على إحصاءات الهيئات والمنظمات الدولية لكونها حيادية؛
- ضيق عامل الوقت.

– الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع مناخ الاستثمار وإلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

دراسة 01: رقية شطيبي، بعنوان: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017/ 2021، مقال منشور بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة قسنطينة 2 –عبد الحميد مهري ، الجزائر، 2023.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، ولإعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتعريف مناخ الاستثمار ومؤشرات البنك الدولي للحوكمة، والمنهج التحليلي لتحليل نتائج مؤشرات البنك الدولي للحوكمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مختلف مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017/ 2021 لم تتجاوز عتبة الخمسين من سلم التقديرات، وفي هذا إشارة واضحة إلى الأداء السلبي للحكومةالجزائرية خلال هذه الفترة، وإلى انتشار الفساد في الجزائر، كما أن الجودة التنظيمية لا تزال هشة وضعيفة بالنسبة لباقي المؤشرات.

دراسة 02:لعارف خديجة بعنوان "محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البدائل من 1996–2014"،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2017–2018:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مختلف العوامل التي تحدد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بالتركيز على أهمية العوامل الاقتصادية أبرزها النمو الاقتصادي، القطاع المالي والانفتاح التجاري، والعوامل المؤسساتية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يتأثر إيجابا بحجم النشاط الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، كما يتأثر سلبا بانعدام الاستقرار السياسي، وبتدني جودة البنية التحتية وبدرجة الحرية الاقتصادية في ممارسة الأعمال في معظم دول العينة، كما أثبتت الدراسة أن العوامل المؤسسية تشكل عائقا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية محل الدراسة.

دراسة 03: جوامع لبيبة بعنوان "أثر سياسات الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية –دراسة مقارنة–الجزائر، مصر والسعودية"،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر فيدراسة مقارنة مع نظيراتها مصر والسعودية، وخلصت إلى أن سياسات الاستثمار المعتمدة في الجزائر تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي فهناك ما يغطي فعاليتها وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية والمؤسسية والتي من الضروري أن تكون متطورة وتعمل بالتكامل مع باقي مكونات المناخ الاستثماري، كما أن حصة الجزائر من تدفقات لاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية خصوصا إذا ما قارناها بتلك المبذولة في مصر والسعودية والتي تتوقف عليها بشكل كبير، وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر هو التوجيه لتخدم الاقتصاد الوطني، فكون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها ممركزة في قطاع المحروقات لا يخدم التنمية الاقتصادية المحلية.

دراسة04:عبد القادر ناصور بعنوان "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–محاولة تحليل–"، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013:

كان اهتمام هذه الدراسة أساسا في معرفة أهم المحددات التي تفسر ديناميكية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

وأبرز ما توصلت إليه أن أهم هذه المحددات هي المتغيرات النقدية والمتمثلة في سعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة وكذا المتغير الوهمي، والتي كان أثرها سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما معدلات التضخم التي تعبر عن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي لم يكن لها تأثير كبير في تفسير ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، إلى جانب ذلك كان لبعض المتغيرات المؤسساتية (نوعية البيروقراطية، مستوى الفساد وملف الاستثمار) أثر معنوي على جذب الاستثمار الأجنبي.

دراسة05:محمد إبراهيم مادي بعنوان "فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر–حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012–2013 :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

وقد تم التوصل إلى أن للسياسة المالية مكانة أساسية ضمن العناصر المكونة لمناخ الاستثمار، حيث تساهم من خلال السياسة الضريبية كأداة من أدواتها في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يتعلق بفعاليتها في الجزائر في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت نسبية، ذلك أنها لم تحقق نتائج كافية من خلال الأهداف المسطرة والمرجوة، كما أن تأثير السياسة المالية في الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى نسبيا مقارنة بالمحددات الأخرى التي تؤثر عليه والتي يمكن أن يكون لها دورا في استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخ الاستثمار بشكل عام.

دراسة 06: دلال بن سمينة بعنوان "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013:

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس.

وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر عرف نموا ملحوظا خلال هذه الفترة والناتج أساسا على الإصلاحات المتبناة والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يؤكده تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية الذي يعكسنجاح السياسات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار، كما حاولت الدراسة قياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة مهما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي معنوي وذو أثر معنوي وذو أثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، بينما كان معدل التضخم سالبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فيما لم يكن لكل من متغير رصيد الحساب الجاري ورصيد الموازنة العامة، نسبة الدين الخارجي وسعر الصرف الاسمي أي تأثير ملموس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

– مايميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- في هذه الدراسة تم تحليل الوضع الاقتصادي الجزائري؛
- في هذه الدراسة تم عرض واقع مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- الدراسة تركزت في الفترة الأخيرة وأبرزت اثر أزمة كوفيد 19 على وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعرض جهودها في إصلاح الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

– هيكل الدراسة:

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد الأمر الذي يستعدي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة جاءت كالتالي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل أدبيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم التطرق لتوضيح لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله، كما تم التطرق إلى أهم محدداته والنظريات المفسرة له.

الفصل الثاني :تضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول إلى ماهية مناخ الاستثمار حيث تم دراسة مفهومه، أهميته، عناصره ومقوماته، ثم تم تناول دراسة أساسيات حول مناخ الاستثمار من ملامحه الجيدة وآليات وسياسات تحسينه سياسات والمشكلات التي يتعرض لها، ومؤشرات قياسه في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى أثر التطورات العالمية على مناخ الاستثمار.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل القيام بدراسة مناخ الاستثمار وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم التطرق إلى أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر،والتعرف على الإطار التشريعي في مجال الاستثمار في المبحث الأول، ثم تم التعرف على الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض واقع وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائرفي المبحث الثاني، وأخيرا تم تقييم وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء بعض المؤشرات في المبحث الثالث.

الفصل الأول

أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمامٍ كبير من قبل صانعي القرار، وفي مختلف أنحاء العالم، حيث يُعد مصدرًا هاماً من مصادر التمويل، خاصة، في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث يلعب دورًا هامًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول.

تتسابق معظم الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطابه، وتقديم عديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي، وسيتم التعرض في هذا الفصل توضيح لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله، كما سيتم التطرق إلى أهم محدداته والنظريات المفسرة له، وفقا للتقسيم التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته؛

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابيات والسلبيات.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر ليس سهلا على الباحثين في هذا الميدان، وذلك راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وعليه كان من الضروري التطرق إلى موضوع الاستثمار من خلال مفاهيمه وأنواعه ليكون مدخلا لمطلب هذا المبحث الذي خصص لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله وأهميته.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتم تقديم تعريف بسيط حول الاستثمار، وخصائصه.

أولا:تعريف الاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني، يقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية من خلالها يتم تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية...الخ.

وعليه فإن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونمّاه[1] ".

يعرف كذلك على انه" :استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها[2] ".

ويعرف أيضا بأنه:" عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع".[3]

ويعرفه البعض الآخر بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في فترة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة".[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل على الاستثمار أنه: عملية اقتصادية يتم من خلالها الفرد أو المؤسسة تخصيص جزء من رأسمال من أجل الحصول على وسائل الإنتاج جديدة، أو من أجل تطويريها وتجديدها، أو هو توظيف أموال على شرط تحصيلها في مدة زمنية معينة.

---

[1] محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2009، ص 23.

[2] حسين عمر، الاستثمار والعولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص56.

[3] المرجع نفسه، ص48

[4] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص18

ثانيا : مميزات الاستثمار

يتميز الاستثمار بمجموعة من المميزات يمكن ذكرها كالآتي[1] :

– الاستثمار عملية ديناميكية، ويمكن أن يمر باختلالات لأسباب مختلفة؛

– الاستثمار عملية اقتصادية يهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية، كما يقوم على معايير اقتصادية في حساباته المختلفة سواء أكانت لتقييم الجدوى أو الأداء؛

– الاستثمار يتسم بتعميم القائمين به سواء أكانوا أفرادا طبيعيين أو مجموعات من الأشخاص؛

– الاستثمار يقوم على أسس علمية وقواعد محددة؛

– الاستثمار يتناول بالتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية والبشرية والمالية؛

– الاستثمار يبحث عادة عن ضمان عوائد تتسم بتدفقات مستمرة والتي يفترض بها أن تجرى في ظروف واضحة ومستمرة؛

– الاستثمار يجرى في ظروف تتسم بالشفافية والوضوح وبذلك تتميز شخصية المستثمر عن غيره في الالتزام بالمحددات التشريعية وبالقيود والشروط الاقتصادية؛

– الاستثمار يفترض مسبقا القبول بهامش معين للمخاطر.

ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سيتم ورد بعضا منها فيما يلي :

يعرف **صندوق النقد الدولي** (**FMI**) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر(مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."[2]

كما يعرف **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (**UNCTAD**)الاستثمار الأجنبي المباشر على انه :"على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)".[3]

---

[1] هوشيار معروف كاكامولا، الاستثمارات والأسواق المالية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2003، ص ص 17-20 .

[2] حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 01 ، جامعة وهران ، وهران، 2017، ص ص 403-402

[3] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2011،ص ص 70-69

أما **المنظمة العالمية للتجارة OMC** فتعرفه على انه:" ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها".[1]

بالنسبة **لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE** هو الذي يقوم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات أجل التأثير في تسيير المؤسسة بإنشاء فرع لها، والمساهمة في مؤسسة جديدة أو قديمة بإقراض طويل المدى."[2]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة % 10 أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها".[3]

من خلال التعارف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك العملية التي يتم فيها انتقال رؤوس الأموال من بلد لبلد آخر بغرض تحقيق منفعة، والاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة النامية.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية .

رابعا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص، منها:[4]

-يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية؛

- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبية الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع في البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ؛

- يعمل على ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات ، وكذلك تسير الإدارة والمشاركة في وضع الإستراتيجيات المستقبلية

---

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص6.

[2] ميدون إلياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 02، جامعة إليزي، إليزي، 2020 ، ص.37.

[3] Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Educations , 2005 , p 99

[4] بغداد بنين،خالد قاشي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018، ص125.

للمؤسسة؛

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

أولا:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية [1] :

1-الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.

2-الاستثمار الباحث عن الأسواق

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار .

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية .فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج " .

ويحدث هذا الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية ."

[1] كريمة قويدري، المرجع السابق، ص 22.

4-الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية .

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال حسب الملكية وفيما يلي أهم وأبرز هذه الأشكال:[1]

1-الاستثمار المشترك

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا.

2-الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات)

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها[2]".

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من multinational وكلمة corporationبدلا من entreprise، حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول".[3]

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج .أما الفرع

[1] كريمة قويدري، المرجع السابق، ص 24.

[2] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2007، ص 188.

[3] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان ، 2008، ص 278.

الأجنبي (branch foreign)المملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة(Host country) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة".

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها:" شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها ".

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي [1]:

-كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛

- تنوع المنتجات ؛

- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛

- التفوق التكنولوجي؛

- هيمنتها على الاقتصاد؛

- قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات؛

- قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم ؛

-القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة؛

- رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

المطلب الثالث : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتعرف على أهم أهدافه.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل التجارة الدولية في العلاقات الدولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على سبيل المثال كان الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الثالثة بين تدفقات رأس المال خلال عقد الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت المساعدة وقروض البنوك التجارية أكبر، ولكن أهمية ودور الاستثمار الأجنبي ظهرت في التكامل العالمي الذي نمى في الماضي القريب، على سبيل أن النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن الماضي وعبر الزمن منذ عام 1970 قد جلب درجة تكامل أكبر في الاقتصاد

[1] كريمة قويدري، المرجع السابق، ص 25.

العالمي مما لو كانت التجارة الدولية لوحدها، والأكثر أهمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد نمى بمعدل أسرع من نمو الصادرات منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي.[1]

عرفت التسعينات تزايد ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، حيث يلاحظ أن التدفقات تزايدت من 202 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى 1271 مليار دولار أمريكي سنة 2000. إن تدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس المقبلة يحتمل جدا أن يكون نسقها مرتفع نوعا ما، كنتيجة للنمو العالمي المزدهر إضافة إلى ارتفاع وتيرة العولمة المالية في أنحاء مختلف المناطق الجغرافية العالمية والتكتلات الاقتصادية المختلفة في العالم، كما أن هذه التدفقات ستكون مرتبطة إلى حد ما بالضغوطات وكذلك التحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول. إلا أن الأخطار الجيوسياسية والتنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا مستجدات الأزمة ا لعالمية الحالية ستعيق نوعا ما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

في الوقت الذي يشهد فيه الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى، فالمساعدات الدولية كانت تمثل مصدرا هاما للتمويل الخارجي للدول النامية في الستينيات، أما الآن فهي في تناقص مستمر وتمثل أقل من ربع رأس المال الدولي، أما القروض المالية التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي، لتدفق رأس المال خلال السبعينات تآكلت خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال الثمانينيات لاسيما في أمريكا اللاتينية.

أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البورصات العالمية، والذي شهد ثورة خلال ثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية، لا يزال يشكل أهمية ولكنه مصدر غير مستقر، ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق أسيا، فإن مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تدفع مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر، الكثير من الدول إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي مسيطرا لعدة سنوات ومن تم تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة يمكن أن يتم تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج؛

- كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري؛

[1] محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص148.

[2] عصام دقيش، محمد بوردرورة، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول – دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019، ص10.

– يساهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري غي الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على إيرادات ضرائب البلد المضيف؛

– يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص في الادخار الوطني، الذي يمكن أن تعاني منه الدول المضيفة وذلك لتمويل التنمية، في حين يساهم في التنمية قطاع التصدير، كمساهمة في صادرات دول شرق آسيا وصين على وجه الخصوص؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، مثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه اقتصاديات الدول، ومن أهم هذه الأهداف يذكر ما يلي:

–حل مشكلة البطالة المحلية وذلك بخلق مناصب شغل جديدة؛

–اكتساب المهارات والحصول على قدر عالي من المعارف التكنولوجية، وتوفير الإدارة الحديثة والمتقدمة، وهذا ما يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي في الأسواق المحلية؛[1]

–المحافظة على قيمة الموجودات حيث يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن نتيجة ارتفاع الأسعار وتقلبها؛

–المحافظة على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر كما يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة؛

–تحقيق الأرباح في الدولة المضيفة للاستثمار والتي عادة تفوق الأرباح المتحصل عليها من استثمار الأموال والجهود والخبرات التكنولوجية في البلد الأم لهذا الاستثمار؛[2]

–ضمان السيولة اللازمة للتمكين من تغطية حالات الطوارئ ومواجهة جميع الالتزامات المترتبة عليه؛

–تكوين الثروة أي استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته من خلال إعادة استثماره.

[1] عبد الرؤوف بوشمال،التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 84.

[2] عدنان مناتي، ليلى ناجي مجيد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 52 ،جامعة بغداد، العراق،2017، ص7

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هدا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هدا الإطار سيتم تقسيم هذه التفسيرات إلى تفسير تقليدي وتفسير حديث.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، وسيتم التطرق لأهم هذه النظريات على النحو التالي:

أولا : التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات الخاصة بالتفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة أهمها فيما يلي:

1-النظرية الكلاسيكية

لقد نشأت هذه النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومن أهم روادها: آدم سميث، دافيد ريكاردو وتوماس مالتس بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في انجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على مبدأ تعاليم مذهب التجاريين، كما يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد والفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد كبير من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي:[1]

- تقوم الشركات الأجنبية بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن استثماراتها إلى البلد الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة ؛

- يقوم الاستثمار الأجنبي بنقل التكنولوجيا والتي قد لا تتلاءم مع متطلبات التنمية بالدولة المضيفة ؛

- خلق أنماط جديدة للاستهلاك نتيجة لتعدد منتجات الشركات الأجنبية، والذي قد يتعارض مع متطلبات التنمية في الدولة المضيفة ؛

- مساهمتها في خلق الطبقية الاجتماعية من خلال ارتفاع أجور عمال الشركات الأجنبية ؛

[1] لعرشي عبد الصمد ، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس - ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص 52.

– إمكانية التأثير على سيادة الدولة المضيفة والتي قد تنتج من خلال التبعية الاقتصادية.

2– نظرية رأس المال

اعتمدت هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل من عوامل الإنتاج وهذا الأخير يتمثل في رأس المال النقدي، ومن بين الانشغالات الأولية لهذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردود ممكن لرأس المال النقدي، وبالتالي نرى أن هذه المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يصبح الربح المحقق مساويا مع التكلفة الحدية، فعلى الصعيد الدولي تصبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول التي تتميز بمرد ودية ضعيفة اتجاه الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال.[1]

3–نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي من شأنها تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه النظرية ركزت على فكرة مفادها أن الشركة متعددة الجنسيات لديها **قدر**ات وامكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة.

كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن هذه المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.

وكان هايمر أول من وضح أنه من بين العناصر المهمة لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة المؤسسة في تعظيم العائد، اعتمادا على المميزات التي تتمتع المؤسسة في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية لكن تطورها بقي في سوق احتكاري، حيث تقوم الشركات الصغيرة، متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا. ولم تشرح أيضا الحكمة في كون الإنتاج الخارجي هو أحسن وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

ثانيا: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اختلف التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر عن التفسير التقليدي، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في:

1– نظرية توزيع المخاطر

ركز كوهين سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض

[1] راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية جيجل 2021/2020 ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020، ص 13.

المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة متشابه للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.[1]

2-نظرية دورة حياة المنتج

وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي فيرنون (1966)، وتقدم تفسير أسباب انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة، وتحاول توضيح دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وأسباب وكيفية انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود البلد الأم من جهة أخرى[2].

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي[3] :

* **مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي** :من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة .

***مرحلة النمو والتصدير** : في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبراتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف

[1] أحمد ضيف،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبيل تنميته، مجلة علمية محكمة، العدد 19 ،جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2015، ص110

[2] دحماني فاطمة، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر (1996-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014، ص 60.

[3] كريمة قويدري، المرجع السابق، ص 15.

مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

* **مرحلة نضوج السلعة:** في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب ...الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية)فروع (في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock)كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات .

***مرحلة الانحدار والتدهور** :في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق ، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ...الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالإستراتيجية الهجومية".[1]

[1] كريمة قويدري، المرجع السابق، ص 17.

3-النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي

هي نظرية معاصرة توضح العوامل المختلفة التي تقوم بتفسير التوجه نحو الأسواق الأجنبية وقيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تركز بشكل كبير على التكامل بين ظواهر التبادل والاستثمار الذي يمثل المسار نحو صياغة نظرية الإنتاج الدولي، ولقد ظهر "دونيج" كأحد رواد المنهج الانتقائي.

حيث قام بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية، كما أوضح أنه لابد من توافر شروط أساسية لكي تستطيع أي شركة أن تستمر في الخارج، وتتمثل في:

-امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابل للنقل في مواجهة المنشآت المحلية؛

-الاستخدام الداخلي الأمثل للمزايا الاحتكارية على شكل استثمار أجنبي في الخارج مثل التصدير أو التراخيص؛

- امتلاك الدولة المضيفة لاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها شركة المستثمر، مثال على ذلك انخفاض الأجور وتوافر المواد الأولية وكبر حجم السوق.[1]

4- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

رواد هذه النظرية هما (كوجيما واوزاوا) وقد قاما بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادرة على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بدليل للتجار ة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.[2]

---

[1] صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019 ، ص ص72-73.

[2] شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران، وهران، 2013/2012،ص23.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل محددات الاستثمار في مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية والإجرائية حيث تختلف هذه العوامل من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وتؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري وكذا في قرار المستثمر الأجنبي إما سلبا أو إيجابا، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمار ويتوقف ذلك على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.

وتتمثل المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في:[1]

أولا: المحددات السياسية

يعتبر الاستقرار السياسي أحد أهم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي نحو البلد، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية والأمنية التي قد تعاني منها دولة ما، قد تؤدي إلى خلق مناخ غير مؤكد من حيث المخاطر والأرباح بالنسبة للشركات الاستثمارية، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار قبول أو رفض الاستثمار في بلد ما ليس على أساس المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع فحسب وإنما بناءا على درجة الاستقرار السياسي.

كما يعكس النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا على مدى ملائمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، إذ يفضل المستثمرون النظام الديمقراطي الراسخ أما النظام الثاني فهو عرضة للتغيير في سياساته باستمرار بالإضافة إلى التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ما يعيق المنافسة ويؤثر سلبا على الإمكانيات والموارد المتاحة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي في مشاريعه.

بالإضافة إلى ضرورة وجود الاستقرار السياسي للدول المجاورة تجنبا للمخاطر الإقليمية وكذا علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى تلعب دورا مهما، حيث كلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا في جذب الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: المحددات الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم المحددات التي تؤثر في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما عن غيرها من الدول، ومن أهم هذه العوامل يذكر ما يلي:

1-حجم إجمالي الناتج المحلي ونموه: يعد حجم إجمالي الناتج المحلي واحتمالات نموه بمعدلات مرتفعة أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في حجم ووجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك أنّ هذا العامل يرتبط بعلاقة طردية مع حجم السوق المحلي، وإمكانية توفير اقتصاديات الحجم، حيث أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، مما يدفعهم إلى زيادة حجم استهلاكهم وتحسين أنواعها؛ الأمر الذي يخلق أسواقاً

[1] حولية يحي، بورعدة حورية، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال افريقيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 05، جامعة وهران ، الجزائر ، 2020، ص 384.

جديدة، ويساعد على توسيع القائمة منها، وبالتالي يصبح السوق بحاجة إلى استثمارات أكثر لتلبية طلبياته المتزايدة في البلد المضيف، وهو ما يمثل أمام المستثمر الأجنبي فرصة مشجعة لتوظيف أمواله داخل هذا البلد، الذي يتسم بارتفاع حجم إجمالي ناتجه المحلي وارتفاع درجات نموه.

2-شروط التبادل التجاري: تمثل شروط التبادل التجاري الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات وبذلك عندما تتحسن هذه الشروط، تزيد قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة؛الأمر الذي يعني بالضرورة زيادة مستوى ما يحققه القطاع التجاري من أرباح، وبالتالي تحسين مداخيل القطاعات الأخرى المرتبطة به، ومن ثمّ تحسين إجمالي الدخل المحلي، مما يؤثر إيجاباً على قرارات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن تحسن شروط التبادل التجاري يؤدي بالضرورة إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات، وزيادة الموارد لمالية للدولة؛ الأمر الذي قد يدفع هذه الأخيرة- في الغالب- إلى إتباع سياسة توسعية، من شأنها تحفيز الاستثمارات، بما فيها تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3-درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: فالمستثمر الأجنبي يميل إلى توظيف رؤوس أمواله في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي؛حيث أن انخفاض عدد ودرجة حدة القيود المفروضة على التبادل التجاري، وحرية انتقال عناصر الإنتاج يساعد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على تصريف منتجاتها في الاسواق الخارجية بأسعار تنافسية، كما يسمح لها بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة، التي تدخل في تصنيع و تسويق مخرجاتها، بأقل التكاليف .[1]

وبهذا، فإن الانفتاح على العالم الخارجي، قد يضمن للمستثمر الأجنبي مناخا استثماريا يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية، والمميزات التنافسية النسبية، بعيدا عن وجود أية اختلالات اقتصادية، ناتجة عن القيود التجارية داخل الأسواق المحلية أو الخارجية، التي تتعامل معها هذه الاقتصاديات.

4-طبيعة النظام الاقتصادي: حيث أن نوع النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة، قد يمثل أحد أهم العوامل التي يتوقف عليها قرار المستثمر الأجنبي لتوظيف أمواله داخل دولة ما دون غيرها. فإذا كانت الدولة تنتهج النظام الاشتراكي، وتتبع المخططات الاقتصادية، التي تقضي بضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، فإن المستثمر الأجنبي سيكون تحت ضغط قيود متعددة، تعيق نشاطه وتقلل من قدراته التنافسية خاصة أمام المشاريع المدعمة من طرف الدولة، الأمر الذي قد يدفع المستثمر الأجنبي إلى الامتناع عن توظيف أمواله داخل هذه الدولة.

أما إذا كانت الدولة تتبع النظام الرأسمالي، وما يتضمنه من اقتصاد حر ومساواة بين مختلف المشاريع الاستثمارية المتماثلة، بغض النظر عن ما إذا كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، أو تابعة لملاك وطنيين أو أجانب، فإن ذلك، سيضمن للمستثمر الأجنبي مناخاً أكثر أماناً، ويشجعه على توظيف أمواله داخل هذه الدولة.

[1] حولية يحي، بورعدة حورية، المرجع السابق، ص 386.

5-استقرار أسعار الصرف: أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار الصرف قد تؤدي إلى حدوث مخاطر اقتصادية على المستوى الكلي، كأن تكون أحد أسباب التضخم، وعلى المستوى الجزئي، حيث قد تؤدي إلى ضياع مكاسب المشروع الاستثماري، بالشكل الذي قد تهدد بقاءه واستمراريته في الأسواق المحلية والأجنبية على حد سواء .

فتقلبات أسعار الصرف ّتؤثر بصورة كبيرة و مباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج، من يد عاملة ورأسمال وغيرها، وذلك بالزيادة أو بالنقصان، الأمر الذي قد يحد من قدرة المستثمر الأجنبي على تقييم المشاريع الاستثمارية وعلى تقدير القيمة الحقيقية لأرباحه وحجم ثرواته، مما يدفعه في الغالب إلى العدول عن القرار الاستثماري داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار أو الثبات.[1]

6-التضخم: يتمثل التضخم في زيادة العرض النقدي عن كتلة الإنتاج، أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاجية، وبالتالي فهو يعني زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في البلد الذي يعاني من التضخم، بشكل أسرع من ارتفاع الأسعار العالمية.

وبذلك فإنّ التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلي، بما فيها أسعار عوامل الإنتاج؛مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي بما فيها منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه ارتفاع أسعارها وانخفاض قدراتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة داخل الأسواق المحلية ، وداخل الأسواق الأجنبية بشكلٍ أكبر، بسبب التأثير السلبي الذي يمارسه التضخم على سعر الصرف للعملة الوطنية. كما يؤدي التضخم إلى تشويه المعلومات الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار السائدة وارتفاعاتها المتتالية، كما يؤثر سلبا في قدرة المستثمرين على رسم التوقعات المستقبلية حول مناخ الاستثمار ووضع الاقتصاد الكلي، وهو ما يعني أنّ التضخم يساهم في مجمله في خلق مناخٍ غير مناسبٍ للاستثمار.

7-الاستقرار الاقتصادي: يعتبر الاستقرار الاقتصادي من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي لا يتوقف فقط على دراسة مؤشرات مناخ الاستثمار الحالي كطبيعة النظام الاقتصادي، درجة التضخم، أسعار الصرف، شروط التجارة الخارجية وغيرها من العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين الأجانب، وإنما يعتمد كذلك على دراسة إمكانيات تغير هذه المؤشرات في المستقبل حتى تتشكل للمستثمر الأجنبي صورة واضحة حول الوضع الحالي والمستقبلي للمناخ الذي يتم فيه إنشاء المشروع الاستثماري، وكلما اتسمت المؤشرات الاقتصادية للبيئة المحيطة بالاستثمار الأجنبي بالاستقرار، كلما كان ذلك أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ذلك أنه يضمن لهم قدراً أكبر من الأمن ويقلل من مخاطر الاستثمار.

[1] خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة ما بين الجزائر ، تونس والمغرب–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014 ، ص 72.

8-البنية التحتية: تؤثر وضعية البنية التحتية تأثيراً كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين الأجانب، ذلك أن تحسن حالاتها يساهم في تخفيض تكاليف المستثمر، وزيادة أرباحه، فإذا كانت شبكات النقل، من طرق، موانئ، مطارات وسكك حديدية، مصممة بشكل جيد، فإنها تسمح للمستثمر الأجنبي بتوزيع إنتاجه بسهولة والوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة، وغيرها من الأسواق الأجنبية.[1]

9-الحوافز المالية والتمويلية :تعتبر هذه الحوافز مشجعة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي نحو البلد المضيف وتتمثل هذه الحوافز في عدم وضع قيود على تملك المشاريع الاستثمارية سواء تملكا كاملا أو جزئيا، وأيضا السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات (مشاكل العقار الصناعي والتجاري)، إضافة إلى إعفاء أو تخفيض الواردات والصادرات الخاصة بمستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة به.[2]

ثالثا: المحددات القانونية

يعتبر الإطار القانوني من أهم المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره، حيث انه يحدد القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية، والشكل القانوني الذي تتخذه، وكذا القطاعات الاقتصادية التي يسمح لها بالاستثمار فيها، إضافة إلى حجم وأنواع الضرائب التي تخضع لها، ومن جهة أخرى يضمن الحماية القانونية الكافية لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار خارج حدود دولته.[3]

رابعا: المحددات الاجتماعية والثقافية والدينية

تؤكد الدراسات أن المحددات الاجتماعية والثقافية والدينية دور في تحديد حجم الاستثمار وتدفقاته، وتكمن هذه المحددات أساسا في العادات والتقاليد والدين والأعراف وقيم أفراد المجتمع إذ أنها تحدد هيكل السوق المحلي، بحيث تعكس تفضيلات جمهور المستهلكين من خلال تحديد طبيعة ونوع وحجم السمعة المباعة، فعلى سبيل المثال: يحرم الدين الإسلامي أكل لحم الخنزير لذلك فمن المستحيل تسويق هذا المنتوج في المجتمعات الإسلامية ولذلك فعلى المستثمرين دراسة هذه المحددات للمجتمع المستهدف قبل بدأ الاستثمار .[4]

وبالإضافة إلى الآفات الاجتماعية فابتعاد المجتمع عن الرشوة والبيروقراطية بحيث أن انتشار الرشوة بين الموظفين والمسؤولين يؤثر بطريقة مباشرة على تكلفة المعاملة، وكذا بالنسبة للبيروقراطية التي تعرقل تفعيل الاستثمار كطول الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تؤثر على سلوك المستثمر الأجنبي المباشر في بلد دون آخر.

---

[1] حولية يحي، بورعدة حورية، المرجع السابق، ص 386.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص ص 62-63.

[3] حولية يحي، بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 387.

[4] خرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 77.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل دوافع الاستثمار الأجنبي في :[1]

1- التحرير التجاري

في ضوء الاتجاه نحو العولمة وما يصاحبها من مظاهر تتمثل في تحرير التجارة والخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال مع سعي الدول لتوفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، وضمان حرية التجارة الدولية التي نتجت عن توقيع اتفاقية الجات، بدأ الاستثمار يتغير عالميا حيث عمدت الكثير من الدول لتحرير أسواقها المالية ووضع السياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي، بهدف توسيع القاعدة الاستثمارية والحصول على التقنية المتطورة التي تحتاج إليها والاستفادة من الخبرات التسويقية والإدارية التي تمتلكها الشركات الدولية.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ويتجلى ذلك في توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة، وخاصة خلال السنوات الأولى من تنفيذ المشروع، ومنح الجهاز المشرف على الاستثمار صلاحيات وسلطات كافية لتكوين فعاليته ذات وزن أكبر بالإضافة لتأكيد مسؤولية المستثمر لتهيئة الظروف الاقتصادية لنجاح استثماريته من خلال حسن اختياره للفرصة الاستثمارية المتاحة، والتأكد من حسن اختيار الشركاء والحرص على توازن الهيكل التمويلي للمشروع وتوفير الإدارة المؤهلة لذلك.

3-الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات إنتاجية وثروات طبيعية هائلة كالموارد البشرية، المعادن والموارد الطاقية، الأراضي الزراعية...الخ، غير أنها لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها، لذلك تلجأ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة بما يحقق لها أكبر المنافع.

4- خلق فرص العمل

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للشغل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة، بالإضافة إلى تنمية وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف، والرفع من مستوى العمالة الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارة الفنية، وقد يتحقق كل ذلك في ظل اعتبارات عديدة يذكر منها:

-الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضر ائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة وبقاء العوامل الأخرى ثابتة؛

[1] مراد صاولي وآخرون ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة المالية والأسواق، العدد10 ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص7.

– توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص جديدة لعمل.[1]

المبحث الثالث :تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابيات والسلبيات

قسم المحلّلون الاقتصاديون آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدولة المضيفة إلى مجموعتين، فمنهم من يؤيد قيام الدولة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستندين في ذلك على ما لها من آثار إيجابية، كتوفير التمويل، ونقل المعارف التكنولوجية، وتحسين القدرات الإدارية والفنية، وخلق فرص عملٍ جديدة، ومنهم من يرفضون وجود هذا النوع من الاستثمارات تخوفاً مما قد يلحقه من آثار سلبية على الدولة المضيفة وخاصة عندما يتعلّق الأمر بالتبعية الاقتصادية.

المطلب الأول:الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى أنصار الفكر الرأسمالي وهم رواد النظرية الحديثة أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر من أنجح الوسائل دفعاً للتنمية الشاملة، فهم يفترضون أنّ هذه الاستثمارات، تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار، المتمثّلان في الدولة المضيفة وأصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تتجسد وفقاً لنظرهم في الشركات المتعددة الجنسيات، حيث يستفيد كلّ طرف من هذه الاستثمارات من عدد وأنواع معينة من العوائد، وبينما تتمثّل فوائد المستثمرين الأجانب في الحصول على الأرباح وتعظيمها، فإنّ الدول المضيفة تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منافع وآثار إيجابية عديدة.

أولا: تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية

يضطلع الاستثمار الأجنبي المباشر بدورٍ فاعلٍ في تمويل و تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، وبالأخص في الدول النامية، وحتى نقف على أبعاد هذا الدور، لا بد أن يتم التطرق قبل ذلك، لمفهوم التنمية الاقتصادية، لنستطيع فيما بعد تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويلها، ومن ثمّ المساهمة في تحقيقها.

إنّ التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، استنباط طرقٍ وأساليبٍ إنتاجية جديدة، إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق واتباع تنظيمات أفضل، ومن ثمّ زيادة الدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي.

ولهذا، فإنّ التنمية الاقتصادية لا تعني تحسن الأوضاع الاقتصادية فقط، وإنما يتعدى مفهومها إلى المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فهي تعني زيادة الإنتاج القومي الحقيقي، ومن ثمّ زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى زيادة الادخار، ومن ثمّ تدعيم التراكم الرأسمالي، الذي يساعد بدوره، مرة أخرى، في زيادة الإنتاج والدخل القومي.[2]

[1] نفيسة باحمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربةOLI،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر،2016/2015، ص ص31-32.

[2] حرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 82.

غير أنه، يجدر الإشارة هنا، إلى أنّ بعض المتغيرات والتي تعنى بالتنمية الاقتصادية، يمكن تقديرها بصورة كمية كمستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وإنتاجية العامل، أما باقي العوامل الأخرى، فهي ذات طبيعة نوعية، وبذلك، قد يصعب تقدير أهميتها داخل أي دولة. ومع ذلك، فلن تكون أي دراسة لعوامل ومحددات التنمية الاقتصادية داخل أي دولة كاملة، إلا إذا أخذت هذه المتغيرات النوعية في الحسبان، عن طريق الاسترشاد ببعض المؤشرات النوعية الموثوق بها.[1]

فالاستثمار الأجنبي المباشر فهو غالباً ما يكون من طرف الشركات متعددة الجنسيات، التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة، تتطلّب رؤوس أموالٍ ضخمة، غالباً ما تفوق القدرات المالية للشركات الوطنية. وبذلك تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يخص التنمية الاقتصادية، من خلال ما يمكن أن تجلبه للدولة المضيفة من رأس مال نقدي وعيني، فضلاً عما يمكن أن يترتب عليها من آثارٍ إيجابية على تجارة الدولة المضيفة، من خلال زيادة الإنتاج المحلي لهذه الدولة، وتنشيط التبادل التجاري، وزيادة حجم الصادرات، ومن الممكن التقليل كذلك من حجم الواردات، ومن ثمّ زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن تحسين وضع ميزان المدفوعات .

كما أنّ تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، بما لدى أصحابها من خبرات تسويقية وإعلانية، من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي، وفتح أسواقٍ عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية، وكل هذا قد يؤدي إلى زيادة العوائد والدخل المحلي، والذي يمكن أن يوجه جزء منه إلى الادخار، ومن ثمّ إلى تمويل استثمارات محلية إضافية، تساهم هي الأخرى في التكوين الرأسمالي، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لإقامة المشاريع المختلفة، وذلك من خلال جلبه لرؤوس أموالٍ أجنبية عند قدومه إلى الدولة المضيفة، ومن خلال كذلك مساهمته في زيادة حجم صادرات هذه الدولة .

وقد تساهم مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة الإيرادات العامة، من خلال زيادة حصيلة الضرائب الناتجة عن توسع نشاط المشاريع الاستثمارية، وانتعاش التجارة الخارجية والداخلية على حد سواء، وانتعاش النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ناهيك عما قد ينتج عن هذه الاستثمارات من آثارٍ إيجابية ثانوية، فقد يقوم أصحاب هذه المشاريع بتمهيد ورصف الطرق المؤدية إلى منشآتهم، ومد شبكات المياه والكهرباء،والصرف الصحي، والاتصالات السلكية، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة المضيفة، دون أن يرهقها ذلك بالنفقات الكبيرة؛ حيث أنه وفي ظل انخفاض القدرات المالية للقطاع الخاص، فإنه عادة ما كانت الحكومة هي التي تضطلع بمهمة إقامة مشاريع التنمية التحتية[2] .

كما أنّ تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، خاصة النامية كثيراً ما يؤدي إلى ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يعملون على اقتباس الطرق والأساليب الفنية، والإدارية،الإنتاجية، والتسويقية الحديثة والمتطورة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 20-22.
[2] حرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 87.

كما قد تؤدي هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى توفير فرص عملٍ جديدة، وتحقيق وفرات اقتصادية للعمال، تتمثّل أساساً في ارتفاع أجورهم الحقيقية، وزيادة قدراته التنافسية، ناهيك عما قد ينجم عنها من وفرات اقتصادية للمستهلك، تتمثّل في توافر السلع الاستهلاكية بالجودة والسعر المناسبين، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

على ضوء ما سبق، يستنتج أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تساهم بشكلٍ كبيرٍ في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تلعب دوراً حيوياً في جهود التنمية الشاملة، إذا ما أحسن توجيهها وتنظيمها.

ثانيا: خلق فرص جديدة للعمل

تمثّل البطالة أحد المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم، باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، فهي تعد من أخطر وأكبر المشكلات التي تهدد استقرار الأمم، ذلك أنّ تأثيرها لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما يتعدى إلى باقي الجوانب، فهي تشكّل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية، وتمثّل تهديداً واضحاً وكبيراً للاستقرار السياسي. ووفقاً للتعريف الشائع للبطالة، الذي أقرته منظّمة العمل الدولية، فإنّ الشخص العاطل هو كل فرد يفوق عمره سن معينة، يكون بلا عمل في حين أنه قادر على العمل، راغب فيه، ويبحث عنه، عند مستوى أجر سائد ولكن لا يجده.[1]

ولقد تصاعدت البطالة في مختلف دول العالم، خاصة مع بوادر الأزمة المالية الحالية، غير أنّ مشكلة تضخم معدلات البطالة، وهشاشة التشغيل، وإن كانت توجد في الدول المتقدمة، إلا أنها أكثر حدة في الدول النامية،ومع ذلك فهي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لمختلف الدول بما فيها المتقدمة منها .

على ضوء هذا فأن مشكلة البطالة لا تقتصر على الدول النامية فحسب، وإنما تمس معظم دول العالم ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، لهذا، تسعى الدول جاهدة للقضاء عليها، أو على التقليل من حدها، وذلك من خلال استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أمل خلق المزيد من فرص العمل، وامتصاص النسبة العاطلة من الأفراد.

وعليه فإن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد تساهم في تدريب وتنمية القدرات الإدارية والفنية للموارد البشرية في البلدان المضيفة، الأمر الذي يساهم بدوره في زيادة إنتاجية العامل وتحسين ظروف العمل، ورفع مستوى الأجور[2] .

كما وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر بصورة إيجابية على مجال التوظيف والعمالة داخل البلد المضيف، من خلال ما يمكن أن تفتحه من مناصب شغلٍ جديدة داخل شركاتها فقط، وإنما أيضاً من خلال ما قد يترتب عنها من آثارٍ إيجابية غير مباشرة على العمالة، وذلك على النحو التالي:

[1] الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2016، ص100.

[2] خرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 94.

– إنّ تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة، يساهم في تشجيع الأنشطة الاقتصادية المكملة، التي تمد مشاريع المستثمر الأجنبي بمختلف احتياجاتها من سلع وخدمات، الأمر الذي سيؤدي إلى إنشاء مشاريع وطنية جديدة ومن ثم خلق فرص عمل جديدة؛

– إنّ تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة، من شأنه أن يساهم في توسيع نطاق السوق المحلي، و فتح أسواقٍ عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية؛ الأمر الذي يمثّل حافزاً قوياً لدى المنتجين المحليين لتوسيع مشاريعهم الوطنية القائمة، وإنشاء مشاريع جديدة، ومن ثمّ خلق فرص عملٍ جديدة؛

– تساهم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإرادات العامة، من خلال زيادة حصيلة الضرائب المقتطعة من أرباح هذه الشركات، إضافة إلى الزيادة الضريبية الناتجة عن انتعاش النشاط الاقتصادي بصفة عامة. وإن ارتفاع إيرادات الدولة يمكّنها من إقامة وتوسيع مشاريع استثمارية مختلفة، ومن ثمّ إمكانية خلق فرص أخرى للعمل؛

– إن الانتشار الجغرافي لفروع الشركات متعددة الجنسيات داخل الدولة المضيفة، سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مناطقها النائية، والمتخلّفة اقتصاديا؛

–إن نجاح الدولة المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي المناسب، والمسموح للمستثمر الأجنبي التوجه إليه سوف يؤثّر بشكل جيد، وإلى حد كبير، على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها[1].

والجدول الموالي يبين مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل في العالم:

جدول رقم (01–01) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التشغيل في العالم

السنوات	1990	2007–2005 متوسط ما قبل الأزمة	2017	2018	2019
التشغيل عن طريق الشركات الأجنبية (بالآلاف)	27729	58838	77543	80028	82360

المصدر: طلحي هشام، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب –دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-2019)–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022/2021، ص 44.

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مستويات التشغيل العالمية كبيرة جدا وفي تزايد ملحوظ وهذا بفضل تزايد الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار من طرف الدول المضيفة الباحثة عن سبل تحقيق تنميتها

[1] خرافي خديجة، المرجع السابق، ص 94.

وبفضل إفرازات العولمة الاقتصادية من خلال تزايد انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم وتكريس مبدأ التقسيم الدولي للعمل.

ثالثا: تحسين ميزان المدفوعات

يمثّل ميزان المدفوعات، الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وذلك نتيجة المعاملات والمبادلات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد، ونظائرهم بالخارج، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، فهو سجل لحقوق وديون الدولة خلال فترة معينة، حيث يعتبر بمثابة تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية، التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، أو بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الخارج خلال فترة عادة ما تكون سنة .

ومنه، يمثّل ميزان المدفوعات سجل لجميع المعاملات الاقتصادية الخارجية، ولذلك فهو يعتبر من أهم المؤشرات دقّة في الحكم على المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، وكذلك على درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد. كما أنه، ونتيجة لهذه الأهمية، فميزان المدفوعات يعتبر كذلك من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار عند رسم سياستها الاقتصادية، وإدارة اقتصادها القومي .

ونظراً لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة، والمتشابكة لكل بلد، مع باقي بلدان العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة تدوينها ودراستها منفردة في ميزان المدفوعات. ولذلك، ورغبة في إعطاء بيان موجزٍ لهذه المعاملات، يتم تدوينها ضمن أقسام مستقلّة، يمثل كل واحد منها مجموعة من الأنواع المتميزة من المعاملات المتشابكة والمتقاربة. وعموماً، يتركّب ميزان المدفوعات من خمسة حسابات، لعل أهمها هو الحساب الجاري، الذي يسجل جميع المبادلات من السلع والخدمات، التي تتم ما بين المقيمين وغير المقيمين، ويتألف الحساب الجاري من عنصرين هما، الميزان التجاري، والذي تسجل فيه كل المعاملات المتعلّقة بتصدير أو استيراد السلع خلال الفترة محل الحساب، وهو يسمى كذلك بميزان التجارة المنظورة. أما العنصر الثاني من الحساب الجاري؛ فهو ميزان الخدمات، والذي تسجل فيه جميع المعاملات الخدماتية، كالخدمات المالية وخدمات التأمين، النقل، الملاحة والسياحة...، وهو بذلك، يسمى ميزان التجارة غير المنظورة، وعموما، يكون ميزان المدفوعات في صالح الدولة، إذا كان إجمالي النفقات المالية الداخلة أكثر من إجمالي النفقات المالية الخارجة[1] .

وبالنسبة للدول النامية، فغالباً ما تعاني موازين مدفوعاتها من عجز مزمنٍ ومستمر بسبب ارتفاع قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها. ونظراً لكثرة عيوب الاعتماد على القروض الخارجية من أجل تمويل هذا العجز، وتزايد مدفوعات خدماتها، خاصة في ظلّ انخفاض قدرات الدول النامية على الاستخدام السليم و الأمثل لموارد هذه القروض؛ فإنه كان لزاماً عليها الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل سد عجز موازين مدفوعاتها، ذلك أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] حرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 97.

غير أنّ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف، لا يقتصر فقط على التأثير الإيجابي المباشر على عنصر الصادرات، وإنما يتحقّق من خلال عدة قنوات، منتجاً بذلك آثاراً إيجابية أخرى. فتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثّر مبدئياً، بصورة إيجابية ومباشرة، على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات؛ ذلك أنها تسجل كإضافة إليه، و بذلك فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحسين حساب رأس المال في البداية، ومن جهة أخرى، قد يعمل على تقليص حجم العجز في الميزان التجاري، من خلال ما قد يرافقه من تدفّقات داخلة أخرى لرؤوس الأموال، وخاصة الأجنبية منها؛ كمقدار القروض و المساعدات التي تحصل عليها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج، إضافة إلى مقدار الوفر من النقد الأجنبي، الناتج عن إحلال منتجات شركات الاستثمار الأجنبي محل واردات البلد المضيف،كما أنّ قيام المستثمر الأجنبي بتوظيف رؤوس أمواله داخل البلد المضيف؛ غالباً ما يؤدي إلى اتساع التبادل التجاري بين هذا البلد وباقي دول العالم، مؤثّراً بذلك في عنصري الصادرات والواردات في الحساب التجاري لميزان المدفوعات، ويكون نوع التأثير في هذه الحالة بحسب طبيعة الفارق.[1]

رابعا: نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية

لقد أثار مفهوم التكنولوجيا، خاصة في الآونة الأخيرة، الكثير من الجدل والنقاش، وذلك بحكم تعدد وتنوع آثارها السلبية والإيجابية، وهذا ما جعل العديد من تعاريف التكنولوجيا، كثيراً ما تتخلّلها مواقف سياسية واجتماعية معينة .

تسمح الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة إلى الدول المضيفة بالإضافة إلى المهارات اللازمة لتشغيلها وصيانتها ومساعدة هذه الدول على استيعاب في وفهم والتعامل مع المستويات التكنولوجية الحديثة بما لذلك العديد من الآثار الإيجابية وخاصة مجال الصناعة والاتصالات والمعلومات[2].

ومنه، قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير وتنمية إنتاجية أنشطة البحوث والتنمية المحلية في الدول المضيفة، ذلك أنّ مشاريع ومؤسسات هذا المستثمر، تمثّل مختبرات علمية، تمكّن الباحثين الاقتصاديين في الدول المضيفة من معرفة مدى ملائمة أي تكنولوجيا مع العوامل الاجتماعية، الثقافية، البيئية والاقتصادية وحتى السياسية المحيطة، وطرق تكييفها وتطويرها بما يتلاءم ومتغيرات هذه البيئة المحيطة .

[1] خرافي خديجة، المرجع السابق، ص 97.

[2] رضا عبد السلام، حسام الدين على الشبراوى، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية "دراسة تطبيقية على الشركات العاملة بالقطاع الصناعي بالسادس من أكتوبر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، 2023، ص 09.

المطلب الثاني :الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

تبين من خلال المطلب السابق، أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تعود بآثارٍ إيجابية شتى على البلد المضيف، كالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، تحسين معدلات العمالة، نقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات. ومع ذلك، أكّد بعض الاقتصاديين لاسيما أصحاب الفكر الماركسي على ضرورة الحذر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل ومنهم من رفض وعارض فكرة ترحيب الدولة بهذا النوع من الاستثمارات[1]، فهم يرون بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة استعمارية جديدة، تلجأ لها الدول المتقدمة و الغنية لاستنزاف خيرات الدول النامية، والسيطرة على مواردها الطبيعية، واقتصادياتها بصفة عامة، وهذا ما قد يشكّل في الغالب مخاطر كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، والتي تتمثّل أساساً في التبعية الاقتصادية، تشويه السوق المحلية، المساهمة في تدهور وضع ميزان مدفوعاته، إضافة إلى تحميل البلد المضيف تكاليف أخرى اجتماعية قد تثقل كاهله .

أولا: السيطرة والتبعية الاقتصادية

من بين الصفات والسمات الأساسية التي تميز الشركات العابرة للقارات أحد أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تزيد من قدراتها التنافسية، ومن ثمّ تعظيم أرباحها وإيراداتها، والتأثير أكثر فأكثر في النظام الاقتصادي العالمي، هي تمتعها بالمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، إضافة إلى تمكّنها من التكنولوجيا المتطورة؛ الأمر الذي يجعلها تتمتع بمجموعة من المزايا الاحتكارية، خاصة فيما يتعلّق بالتمويل، الإدارة، التسويق والتكنولوجيا .

فعادة ما يأخذ هيكل السوق الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات شكل سوق احتكار القلّة، حيث تتمتع هذه الشركات بمزايا احتكارية في مجال التمويل، نظراً لتمتعها بموارد مالية كبيرة، إضافة إلى قدراتها الخارقة في تعبئة المدخرات العالمية، من خلال طرح أسهمها في كل من الأسواق المالية العالمية وتلك الناشئة منها، وهذا إضافة إلى تمكّنها من الاقتراض من مختلف البنوك العالمية والمحلية لدى الدول المضيفة لها، وبأفضل الشروط، نظراً لتوافر عنصر الثقة وقوة مركزها المالي[2] .

أما بالنسبة للمزايا الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات العابرة للقارات في مجال الإدارة، فتنبع بالأخص من امتلاكها لهيكل تنظيمي عالي الكفاءة، يتكون من وحدات متخصصة في مجالات الاتصالات والاستشارات، الأمر الذي يسمح بسرعة تدفّق المعلومات والاتصال، واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب .

فالهدف الأساسي لأغلب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، هو البحث عن مصادرٍ جديدة ورخيصة للموارد الأولية، لسد احتياجات صناعاتها واقتصاد دولتها الأم بصفة عامة، وفتح أسواقٍ لتصريف منتجاتها في الخارج، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف الموارد المحلية للبلد المضيف، و ضياع الفرصة أمام الاقتصاد المحلي لاستغلال موارده استغلالاً ذاتياً في

[1] عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص ص 219-230

[2] خرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 102.

الصناعات الوطنية. فقد تختلف في الغالب الأولويات و الأهداف التي تدفع المستثمر الأجنبي إلى توظيف أمواله في الخارج، عن تلك التي تحرك البلدان النامية من أجل استضافة شركات هذا المستثمر الأجنبي؛ فقد يسعى هذا الأخير إلى زيادة أرباح شركاته باستغلال الموارد الطبيعية، والأيدي العاملة الرخيصة المتوافرة لدى البلد المضيف، ولا يعنيه بطبيعة الحال مدى أهمية مشاريعه التي ينفّذها بالنسبة لاقتصاد البلد المضيف، ولا بالنسبة لآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية. فقد تركّز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على استنفاذ مورد طبيعي غير متجدد كالنفط، كما قد تم بالصناعات الإستخراجية والخدماتية كالاتصالات، في حين ما قد تحتاج إليه الدول النامية المضيفة هو الصناعات التحويلية والإنتاجية.

كما أنه وفي ظلّ عدم وجود فرصٍ بديلة لدى الدول النامية المضيفة، قد تضطر هذه الأخيرة إلى الرضوخ لكامل شروط شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما قد يؤثّر سلباً على حرية هذه الدول في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، لهذا قد تفرض شركات الاستثمار الأجنبي المباشر سيطرتها الاقتصادية على البلد المضيف لها.

وبما أنّ هذه الشركات تعمل وفق إستراتيجية عالمية تخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، التي تمثّل في الغالب الدولة الأم لها، فقد تصبح هذه الشركات أداة استعمارية جديدة بأيدي الدول الكبرى المصدرة لها، تطبقها على اقتصاديات البلدان النامية المضيفة، كما قد يتطور هذا الأمر لينتقل من سيطرة وتبعية اقتصادية فقط، إلى سيطرة سياسية تمس مختلف القرارات السياسية التي قد يتخذها البلد المضيف .

ثانيا: تشويه السوق المحلي

إنّ قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس مشاريعه في البلد المضيف، قد يؤدي إلى تحقيق العديد من الآثار الإيجابية على السوق المحلية، كتوسيع نطاقها الجغرافي وإنتاج أصناف أو سلعٍ متميزة لم تكن لتتوافر لها بدائل في تلك الأسواق، الأمر الذي قد يساعد على سد احتياجات المستهلكين المحلّيين، وكذا احتياجات المشاريع الوطنية من السلع والخدمات المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإنّ مشاريع الاستثمار الأجنبي قد تؤدي إلى خلق العديد من التشوهات داخل السوق المحلي، وزيادة وتفاقم الكائن منها، ومن أهم هذه التشوهات، يذكر ما يلي[1]:

1- إلحاق الضرر بالشركات الوطنية

تتمتع في الغالب الشركات العابرة للقارات والتي تعتبر من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بقدرات مالية، تنظيمية، إنتاجية وتسويقية عالية تفوق القدرات المماثلة لدى الشركات الوطنية، الأمر الذي يمنح للأولى إمكانية فرض توجهاتها الإنتاجية والتسويقية بما يخدم مصالحها، ويحقّق لها أكبر قدر ممكن من الأرباح، دون مراعاة تحقيق مصالح الشركات الوطنية المنافسة، كما أن تلك القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما

[1] خرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 104.

تتطور وتتسع، إلى أن تصبح ميزات احتكارية، تمكّنها من السيطرة على السوق المحلي، الأمر الذي قد يقف عائقاً أمام قدرة الشركات المحلّية على تصريف منتجاتها، وتحقيق قدرٍ معقولٍ من الأرباح يخول لها البقاء في السوق.

ذلك أن تتمتع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالميزات الاحتكارية، يتيح لها التميز والتفوق بالشكل الذي قد يجعل من المحال صمود منتجات الشركات المحلية للدول المضيفة أمام شدة تنافس هذه الشركات، الأمر الذي قد يطيح تماماً بالشركات الوطنية للبلد المضيف،كما أنّ شركات الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما قد تنجح في إغراء الكفاءات المحلّية للعمل معها، بفعل الأجور المرتفعة والمزايا المغرية، مما قد يترتب عنه حرمان المشاريع الوطنية للبلد المضيف منها. كما أنّ احتمال نمو أو خلق صناعات محلّية، تتكامل خلفياً أو أمامياً مع مشاريع الاستثمار الأجنبي، قد لا يكون كبيراً، بسبب الميل الكبير لتلك المشاريع لاستيراد معظم مستلزماتها الإنتاجية من الخارج، بحجة الجودة أو انخفاض الأسعار، إضافة إلى ميلها لعدم تركيز كل مراحل الإنتاج في بلد واحد.[1]

2-تشويه أنماط الاستهلاك وزيادته

إن طبيعة السلع والخدمات التي تجذب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، هي سلعٍ وخدمات من نوع خاص، فهي تلك التي تمكّن المستثمر الأجنبي من تحقيق وجني الربح السريع، وهي في الغالب تلك السلع التي تخدم حاجات وأذواق فئة المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة، وبفعل أثر المحاكاة، إضافة إلى ما تتمتع به شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من قدرات تسويقية، وكفاءة أساليبها الترويجية والإعلانية والدعائية، فإنها غالباً ما قد تنجح في زيادة انتشار هذا النوع من الأنماط الاستهلاكية لدى عدد جديد من المواطنين؛ الأمر الذي يعني مساهمتها في تشويه وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما قد يؤثّر سلباً على الطاقة الادخارية لمختلف أفراد المجتمع المحلي للبلد المضيف.

3-ارتفاع معدلات التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي وقد يكون من المناسب تعريف التضخم، من خلال آثاره، بأنه:"الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"[2]، أو هو:"عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقود". [3]

يحدث التضخم كنتيجة لعدة عوامل مختلفة، وقد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد تلك العوامل، التي تزيد من حدة الضغوط التضخمية، ذلك أنّ قيام مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، سوف يؤدي إلى خلق مناصب جديدة للعمل، إضافة إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال، تتمثّل أساساً في ارتفاع أجورهم، وتحسين مستوياتهم المعيشية.

---

[1] عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص ص 96- 97.

[2] الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 249.

[3] البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 107.

ومن جهة أخرى، فإنّ قيام هذه المشاريع سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك، تتمثّل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية، وبأسعار أقل نسبياً، الأمر الذي يؤدي، بطبيعة الحال، إلى زيادة الاستهلاك، وما يزيد الطين بلّة، هو ظهور أثر المحاكاة بين المستهلكين المحلّيين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، وإذا لم يقابل ذلك، زيادة في حجم السلع والخدمات المعروضة محلياً، فإنّ ذلك قد يخلق نوعاً من الاختلال في التوازن ما بين قوى العرض وقوى الطلب، فينعكس أثره على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي، الأمر الذي قد يمثّل عائقاً ضخماً بوجه هدف تحقيق التنمية الاقتصادية داخل البلد المضيف .

ثالثا: الآثار السلبية على ميزان المدفوعات

لقد تبين سابقا أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر بإمكانه أن يلعب دوراً هاما في تحسين وضع ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، ذلك أنه قد يساهم في تغطية قدرٍ كبيرٍ من حاجيات السوق المحلية، ومن ثم التقليل من واردات البلد المضيف، إضافة إلى مساهمته في زيادة صادرات هذا البلد، بفضل ارتفاع القدرات التصديرية لشركاته، والراجع إلى كبر حجم منتجاتها وارتفاع مستوى جودتها، غير أنّ هذا الأمر لا يمثّل سوى وجه واحد للعملة، وهو الوجه الإيجابي لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة الخارجية للبلد المضيف، فهناك وجه آخر لا يقلّ أهمية، وهو الوجه السلبي لآثار هذا النوع من الاستثمارات على ميزان مدفوعات نفس البلد، فقد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً على ميزان مدفوعات البلد المضيف، إذا ما ساهم في زيادة حجم واردات هذا البلد، من خلال اعتماد شركاته على مدخلات الإنتاج الأجنبية، كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة المستوردة من الخارج، بدلاً من اعتمادها على المدخلات المحلية للبلد المضيف[1] .

كما قد ينجر عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم عجز ميزان مدفوعات البلد المضيف، عن طريق مساهمته في زيادة حجم التحويلات الخاصة بالأرباح، وغيرها من رؤوس الأموال، كالرسوم الإدارية، الأتاوات، ورسوم حقوق الامتياز، التي تدفعها الفروع الأجنبية للشركة الأم التابعة لها، مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام الشركة الأم، وغيرها من التحويلات المالية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من البلد المضيف إلى الخارج .

ومنه فإنه قد لا يمكن الجزم بالأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، فهو قد يعمل من جهة على تحسين حساب رأس المال في البداية، ولكنه قد يؤثر سلباً على الحساب نفسه في الأجل المتوسط، نتيجة التعاملات المالية الخارجية للمستثمرين الأجانب .

[1] خرافي خديجة ، المرجع السابق، ص 104.

رابعا: التكاليف الاجتماعية والبيئية

يمكن حصر أهم الآثار السلبية التي قد تنتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تمس الجانب الاجتماعي والبيئي في ما يلي:

1-التأثير سلباً على معدلات البطالة

رغم الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والتشغيل والتي يدافع عنها البعض بحجج زيادة فرص جديدة ومتزايدة للتوظيف والتقليل من البطالة التي تعاني منها الدول المضيفة، إلا أن هناك من يرى عكس ذلك، إذ يعتبرون أن زيادة التشغيل هي في حقيقة الأمر زيادة وهمية نتيجة عدم فتح فرص للعمل لأن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال أساسا، مما يؤدي إلى خلق فرص قليلة للعمل، بالإضافة إلى تفضيل هذه الشركات لاستخدام العمالة الأجنبية، وأخيرا فإن العمالة المحلية المستخدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، إما أن تكون عمالة غير ماهرة، وبالتالي تكون أجورهم متدنية، أو أنها كانت متواجدة في القطاع المحلي قبل مجيء هذه الشركات.[1]

2- التفاوت بين طبقات المجتمع

إنّ قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس مشاريعه داخل الدول النامية من شأنه أن يؤدي إلى خلق المزيد من التفاوت بين طبقات المجتمع، ذلك أنّ المشاريع الأجنبية غالباً ما تعمل بأحدث الأساليب التكنولوجية والإنتاجية والتسويقية، بما يضمن لها تحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأرباح، وهذا ما يجعلها قادرة على منح مرتبات وأجور عالية للعمال المحليين الذين يعملون لديها، الأمر الذي يمكّنهم من التمتع بمستويات معيشية أفضل. كما أنّ هؤلاء العمال، غالباً ما يكونون أصلاً من طبقات غنية، مكّنتهم قدراتهم المالية من الالتحاق بالمدارس العليا والجامعات لتحصيل أفضل المستويات العلمية، في حين يعاني العاملون في المشاريع الوطنية من انخفاض مستوى أجورهم ومرتباتهم، وتدهور أوضاعهم المعيشية، وهذا ما يؤدي إلى خلق تفاوت ما بين أفراد المجتمع، وزيادة حدة الفجوة ما بين الفقراء والأغنياء .

3- التلوث البيئي

قد يكون لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات سلبية على بيئة البلد المضيف لها، نظراً لأنّ تلك المشاريع عادة ما تعمل في صناعات ملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية، النفطية، والتعدينية، والصناعات البتروكيماوية، وصناعة الإسمنت والأسمدة، والتي يصعب عليها تأسيسها داخل دولتها الأم، حيث تخضع تلك المشاريع إلى معايير بيئية مشددة، لا تتوافر لدى البلدان النامية، كما أنّ مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعمل أساليب تكنولوجية قد تلوث البيئة المحيطة، وهذا ما يدفع حكومات البلدان المتقدمة إلى إلزام هذه المشاريع باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، وبسبب ارتفاع تكاليف تلك الإجراءات، اتجهت تلك المشاريع إلى العمل داخل البلدان النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود.

[1] طلحي هشام، المرجع السابق، ص 50.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الدوافع والتحفيزات والامتيازات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه هناك عراقيل وعوائق تؤدي إلى عدم تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول، والمتمثلة في[1]:

أولا: المعوقات الاقتصادية والمالية

تتمثل أهمها في ما يلي:

- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية؛

- ضعف البيئة التحتية وعدم الاهتمام بها؛

- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة؛

- عدم فعالية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره، مثل بورصة الجزائر التي تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا .

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية

تتمثل أهمها في ما يلي:

- مشكل النظام القضائي الغير الفعال، أي نقص الثقة في جهاز العدالة وخاصة لتسوية النزاعات التجارية وغياب المحاكم؛

-عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة؛

- غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيها بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد.

- قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي (كحق الشفعة مثلا)، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خفية على أموالهم (رأس المال جبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة؛

-تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون واحد ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين.

[1] راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، المرجع السابق، ص ص 25-26.

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

كما تبين أنه وبالرغم مما قد يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر من دورٍ هامٍ و بارزٍ في تمويل وتحقيق التنمية الشاملة داخل البلد المضيف، إلا أنه، ومن جهة أخرى، قد ينجم عنه آثار أخرى سلبية تحد من أهميته، فقد ينجر عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من الآثار الاقتصادية وحتى بيئية، اجتماعية وسياسية إيجابية، وأخرى سلبية على البلد المضيف، ولذلك فمن الضروري إخضاع كل مشروع من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على حدا، إلى الدراسة المسبقة والتدقيق في الأهداف المرجوة منه، فقد تتعمد الشركات الأجنبية عرض فوائد وأهداف مغرية للدولة المضيفة و جعلها في الواجهة، مخفية بذلك آثارها السلبية، وبسبب عدم الدراسة المسبقة والدقيقة لنتائج هذه الاستثمارات، إضافة إلى الجهل الإداري والاقتصادي، وقصر في الرؤية والآفاق المستقبلية، قد تكون سلبيات هذه المشاريع أكثر بكثير من إيجابياتها، وحتى بالنسبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، التي بينت الدراسات المسبقة التي أخضعت لها، تفوق آثارها الإيجابية عن تلك السلبية، فيبقى أمام البلد المضيف ضرورة بذل قدر كبير من الجهود الأخرى، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من مكاسبها الإنمائية، وصياغة وتنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية الكفيلة بالحد من آثارها السلبية، وهنا تكمن أهمية عملية ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر فمن المهم جذب واستقطاب كبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن الأكثر أهمية منه، هو كيفية توجيهه لما يخدم التنمية المستدامة داخل البلد المضيف، وكيفية تعظيم مكاسبه والتقليل من آثاره السلبية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار

تمهيد

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار) ، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه الفجوة من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية، ولذا كان اتجاه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

وحتى تتمكن الدول النامية من سد هذه الفجوة ، فإنه يتوجب عليها معرفة العناصر الأساسية التي يمكنها أن تؤثر في توجيه قرارات الاستثمار من أجل توفيرها،كما أن عليها مواجهة تحديات المنافسة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين نوعية مناخ الاستثمار المحلي وجعله في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب مع ضرورة أن يتماشى ذلك مع طبيعة الأهداف التنموية الوطنية، من تطوير للقدرة التنافسية للشركات المحلية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتقليص معدلات البطالة.

وفي هذا الخصوص فقد تم تقسيم هذا الفصل كالأتي:

المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار؛

المبحث الثاني: أساسيات حول المناخ الاستثماري.

المبحث الثالث: أثر التطورات العالمية على مناخ الاستثمار.

المبحث الأول:ماهية مناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، القانونية والتنظيمية، التي تسعى الدول إلى تحسينها من أجل الترويج للفرص الاستثمارية فيها، ذلك لأن المستثمرين خصوصا الأجانب منهم لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة معينة إلا بعد فحص الشروط العامة للمناخ الاستثماري، حيث يتوقف قرار استثمارهم في الدول على دراسة العديد من المؤشرات المعتمدة دوليا.

المطلب الأول:مفهوم مناخ الاستثمار

إن القرارات الاستثمارية محكومة بالعديد من العوامل الشروط الصارمة التي لا يمكن تجاوزها أو الإغفال عنها والتي تشكل ما أصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار.

أولا:تعريف مناخ الاستثمار

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكّن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه مرتبط بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. [1]

وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم " المناخ الاستثماري المناسب" تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين(Uncertainty) والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر.[2]

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على أنه" :مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية".[3]

---

[1] خياري زهية، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 01، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2021، ص ص 121-122.

[2] صبيحي شاهيناز، مناخ الاستثمار في الجزائر – دراسة تحليلية تقيمية – ، مجلة الحوار الفكري، العدد 12، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 178.

[3] سردون مهدية، راتول محمد، تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية لاستقطاب وتوطين الأموال العربية المهجرة ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، جامعة الشلف ، الجزائر، 2017، ص 167.

ويعرف كذلك بأنه:"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات".[1]

فمناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا[2].

كما تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا انه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري". ومكوّنات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:[3]

1-المجموعة الأولى

* تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛

* حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛

* استقرار سعر العملة المحلية؛

* سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

2- المجموعة الثانية

* إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛

* الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛

* وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

3-المجموعة الثالثة

* توفر شريك محلي من القطر المضيف؛

* حرية التنقل؛

[1] علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص17.

[2] قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، المنعقد يومي 08 و09 أفريل 2012، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، 2012، ص ص24-25.

[3] زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة المناخ ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012، ص 205

* حرية التصدير؛

* توفر فرص استثمارية.

من خلال التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، فإنها تتفق في كون مناخ الاستثمار لا يتعدى أن يكون سوى تلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر.

ثانيا: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الآمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر فيها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة.

وتكمن الأهمية في توفير وبيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية:[1]

-العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات؛

-توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛

-إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد؛

-التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي؛

-العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛

-أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

[1] بن وارث حجيلة ، شريط صلاح الدين، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 ، ص 364.

المطلب الثاني :عناصر مناخ الاستثمار

تتمثل عناصر مناخ الاستثمار في ما يلي: [1]

أولا: التكاليف

قرار الاستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب، والحوافز اللازمة وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار.

وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات (كهرباء، مياه، اتصالات، نقل وغيرها) من الوسط المحيط به، والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من : ضرائب، جمارك، إدارات رقابة وإشراف، وغيرها) وإن تكلفة المشروع لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع وإنما على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه.

ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة له، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة أي الدولة.

ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الإدارات الحكومية للحصول على تصاريح أو تراخيص، وهو في تعامل يومي مستمر مع إدارات الجمارك، مصلحة الضرائب، وزارات العمل والتأمينات الاجتماعية، وهو يتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات، وفي كل هذا يواجه المشروع أحيانا بعدم الوضوح في القواعد وأحيانا تضار ا، وكثيرا ما يعاني من التأخير والإبطاء ولا يعدم أن يواجه أشكالا للتميز والفساد.

[1] بوعون هالة ، تقييم وتحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008/2012)- ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2012/2013، ص 44.

ثانيا: المخاطر

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن على الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص، وتفويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، ويتضح من استقصاءات البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات يمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية .

ثالثا:العوائق أمام المنافسة

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها (التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستمرار) وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثماري

يتكون مناخ الاستثمار من عناصر عدة تعكس صورة البلاد في الداخل والخارج خاصة، والتي يتأسس عليها قرار الاستثمار أو تفاديه، وتتمثّل هذه العناصر في ما يسمى "بالقدرة التنافسيّة للدولة"، وتعتبر الجوانب الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية من أهم عناصر مناخ الاستثمار[1].

أولا: الجانب السياسي والاجتماعي

يؤدي الاستقرار السياسي والاجتماعي دوًرا أساسيا في تأمين إقامة المشاريع الاستثماريّة الأجنبيّة،كما يؤثر على العناصر الأخرى، وتم بعض المؤسسات الدولية مثل معهد البنك الدولي بوضع قاعدة بيانات تضبط مؤشرات دقيقة لما يسمى بالإدارة الرشيدة وهي تغطي المشاركة السياسية والاستقرار والإصلاح السياسي وفعالية الحكومة والبيئة الإجرائية وسيادة القانون ومحاربة الفساد .وتتولى مؤسسات أخرى تحليل مخاطر الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد لبعض الّدول

[1]بوعون هالة ، المرجع السابق، ص 41.

مثل دول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية، وقد يتم على هذا الأساس تصنيف الدول وفق نسب مئوية ومؤشرات وبيانات تغطي محاور أساسية مؤثرة في القرار الاستثماري الأجنبي.

ثانيا:الجانب الاقتصادي

يضطلع العنصر الاقتصادي بدور أساسي في التأثير على مناخ الاستثمار، وبصفة عامة، يمثل حجم السوق الداخلية و/أو الإقليمية واحداً من أهم العناصر التي تؤثّر على قرار الاستثمار أو عدم الاستثمار أو ضعف الاستثمار الأجنبي، وهناك عناصر أخرى ذات طابع اقتصادي مكّونة لهذا المناخ مثل :وجود البنية التحتيّة الضروريّة وأهمية القطاع الصناعي والمالي والتقدم التكنولوجي والتنوع الاقتصادي ودور القطاع الخاص، إضافة إلى تواجد العمالة والكفاءات وتكلفة العمل وأهمّية البحث والتطوير في النظام التربوي للدولة.

ثالثا: الجانب القانوني والمؤسساتي

تجدر الملاحظة في هذا الصدد أنه وإلى جانب تحرير الدول المضيفة للنظام السياسي والاقتصادي للاستثمارات الأجنبية، يمثل وضع أطر قانونية لتشجيع العملية الاستثمارية إحدى أهم العوامل الموجهة للقرار الاستثماري، لذا سعت جميع الدول تقريبًا إلى تبني قوانين داخلية تشجع الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال الحد من القيود المفروضة على الأجانب، إلى جانب منحهم مجموعة من الضمانات والحوافز، وتوفير إعفاءات جمركية وضريبية هامة، بغية الاستفادة من انعكاس الاستثمارات الأجنبية الإيجابي على النمو الاقتصادي واستحداث فرص للعمل والابتكار ونقل التكنولوجيا.

رابعا: الجانب البيئي

التشدد في المعايير البيئية أسهم في الحد من تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة وعلى النقيض من ذلك قد يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي لا تولي أهمية كبيرة إلى تلك المعايير والدول النامية عادة ما تكون أقل تشددا في المعايير البيئية مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا ما يفسر تركز قسم كبير من الصناعات الملوثة للبيئة في عدد من تلك الدول.

خامسا: العناصر الغير قانونية :تتمثل في:[1]

1-قانون حماية الملكية الفكرية: قامت أغلب الدول بإصدار جملة من النصوص المتعلقة بحماية براءات الاختراع والعلامات وحقوق المؤلف والملكية الصناعية، كما تم إحداث هيئات متخصصة في هذا المجال.

وقامت الحكومات باتخاذ جملة من التدابير للتصدي للتقليد والتزييف، وذلك لتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في

[1] بوعون هالة ، المرجع السابق، ص 42.

الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، لكن يوجد بعض الضعف القانوني في بعض المجالات مثلا في ما يتعلق بحماية النماذج الصناعية .

كما لا تتمتع الهيئات المكلفة بالحماية الفكرية بالوسائل المادية اللازمة فيما يتعلق بإسناد شهادات تسجيل البراءات مثلا، ولا يوجد غالبا تطبيق فعلي للقوانين.

كذلك لا يكفي تبني نصوص تشريعية عصرية أو الانضمام إلى معاهدات دولية إذ لابد أن تصاحبها تدابير تضمن تطبيقها الفعلي، خاصة فيما يتعلق بالتقليد الذي يساند الاقتصاد الموازي ويهدد الصناعة الوطنية.

2-**قوانين العمل**: تبنت أغلب الدول قوانين متعلقة بالعمل، لكن تتميز بعض هذه القوانين بطابعها التقييدي إذ تفرض على الشركات الأجنبية عدة التزامات تتعلق أساسا بالأفضلية التي يتمتع بها العمال المحليون في مادتي العمل والتكوين.

تنظم هذه القوانين عقود العمل وهي تتكون من عقود محددة المدة أو عقود غير محددة المدة أو محددة بإنجاز عمل معين، وتتميز عقود العمل في بعض الدول بشروط شكلية متشددة.

ويمكن ترتيب مكونات المناخ الاستثماري بحسب تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمس مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى :تشمل الجوانب الاقتصادية والمؤسسية، وهي مدى الاستقرار الاقتصادي والبيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص، ومدى وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى ثبات أسعار صرف العملة المحلية، وحجم القيود المفروضة على تحويل الأرباح، ومدى توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية :تشمل العوامل المتصلة بالبيئة الاستثمارية، مثل مدى توفر النقد الأجنبي، وحجم صعوبات التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار، ومدى صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، وحجم الأيدي العاملة المدربة، ومدى وجود جهات ترعى مصالح المستثمر الأجنبي، ومدى توفر شريك محلي.

المجموعة الثالثة :تشمل على البني الأساسية، والاستقرار الأمني، ومدى ازدواجية الضرائب، وارتفاع معدلات الضرائب، ارتفاع معدلات التضخم، وتوفر خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة :حجم الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة المضيفة، وحجم السوق المحلية، والفرص الاستثمارية، ومدى احتكار القطاع العام للأنشطة الاقتصادية، ومدى توافر أنظمة مصرفية متطورة، ومدى تفشي الرشاوى والعمولات، ومدى التكامل الاقتصادي، وحجم القيود المفروضة على رأس المال.

المجموعة الخامسة :تشمل مدى توافر بنوك للمعلومات، ومدى التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار، ومدى تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار، ومدى وجود سوق مالية متطورة، ومدى ثبات السياسة الاستثمارية، ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة[1].

[1] بوعون هالة ، المرجع السابق، ص 44.

المبحث الثاني: أساسيات حول المناخ الاستثماري

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية ، يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار) ، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه الفجوة من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية، ولذا كان اتجاه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار من خلال عدة أساليب ومؤشرات.

المطلب الأول :ملامح المناخ الاستثماري الجيد وآليات تحسينه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ملامح المناخ الاستثماري الجيد ، وكذلك التعرف على الآليات الأساسية التي يتم اتخاذها بهدف تحسينه.

أولا: ملامح المناخ الاستثماري الجيد

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من اجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل ومن بلدان OCDE لابد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في أخرى غير أعضاء، وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:[1]

1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار :فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة؛

2- أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين :لان تحقق الشفافية من شانه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية؛

3-ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري :أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين

[1] ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2009، ص66

(الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة) وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، آخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

ثانيا: آليات تحسين مناخ الاستثمار

تتمثل آليات تحسين مناخ الاستثمار فيما يلي:[1]

1- الحد من السلوك النفعي :تعتبر سياسات مناخ الاستثمار هدفا مغريا للسلوك النفعي بالنسبة للشركات والمسؤولين، فالفساد يمكن أن يزيد من تكلفة مزاولة الأعمال ويمكن أن يؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة الأثر في السياسات، فقد أظهرت الاستقصاءات التي أجراها البنك الدولي في العديد من البلدان النامية أن الشركات تتوقع دفع رشاوى عند التعامل مع المسؤولين،كما أن هذه الشركات تري أن الفساد يمثل عقبة كبيرة أمام أعمالها، لذا يتوجب على الحكومات العمل على الحد من تفشي هذه السلوكيات المضرة ببيئة الأعمال ويمكن أن تقوم لتحقيق هذا الهدف بالقضاء على الإجراءات التدخلية غير المبررة في الاقتصاد، وتحسين عملية مسائلة الحكومات عن طريق إتاحة المزيد من الشفافية؛

2-خلق المصداقية :على السياسات الحكومية أن تتميز بالشفافية والوضوح، مع ضمان اكبر قدر من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ووضع سياسة اقتصادية سليمة طويلة الأجل منضبطة ومستمرة؛

3-تشجيع ثقة الجمهور :لا يمكن أن يتحقق مناخ الاستثمار الجيد دون وجود تأييد جماعي عام تتفق فيه الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية، ووضع الآليات اللازمة لمكافحة الفساد في مختلف قطاعات الدولة سواء داخل الجهات الحكومية أو غير الحكومية وبجميع أشكاله وصوره وبما يحقق الثورة الإدارية والشفافية لتنمية الاقتصاد.

4-ضمان موائمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية :لكي تكون الإجراءات التدخلية المعنية بالسياسات فعالة فهي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصادر الإخفاق المحتمل للحكومة وفي أحوال كثيرة، يجري نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لآخر دون مراعاة أو دراسة تحليلية لمناخ وطبيعة البلد الآخر، مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبتت نجاحها في مواطن أخرى، لذلك يتطلب من البلدان النامية توخي الحذر في تكييف السياسات والتجارب الأجنبية مع الأوضاع المحلية.

[1] بوعون هالة ، المرجع السابق، ص 45.

المطلب الثاني :سياسات تحسين مناخ الاستثمار ومشكلات تحسينه

سيتم التطرق في هذا إلى السياسات الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار والمشكلات التي تتعرض لها هذه العملية.

أولا: سياسات تحسين مناخ الاستثمار

لقد اتجهت العديد من الدول إلى إتباع عددا من السياسات على المستويين الكلي والقطاعي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين، ومن أهم هذه السياسات[1]:

1- سياسة الترويج المستهدف للاستثمار: يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلاً من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، ومثال على ذلك قيام هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى 22تكتلا صناعيا من حيث القدرة على جذب الاستثمارات المتوجهة للتصدير، ويشار إلى أن منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، مثل تخفيض البطالة، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الصادرات، كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الاستثمارات في القطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج.

2- السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية: أشارت تجارب الدول إلي أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية ، وكذالك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والصادرات ، وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية و المالية:

3- خفض التعريفة الجمركية : وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطة، بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، و وصولاً إلى إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعاً للتوجهات الاستثمارية.

4-منح البحث والتطوير: وتقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد، وهذه المنح تحسن قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية.

5- منح التوظيف : وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة .

[1] زغبة طلال، مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع و أفاق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008، ص 60.

6- علاوات الاستثمار :تقدم هذه المنح بصفه خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية ، وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحيه ملائمة، على أن يراعي وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعاً لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

7-منح التأسيس : تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة ، بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم بالمشروع

8- منح التنمية : تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل، من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة ، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي تمارس فيها نشاطها.

9- منح النقل : تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل ، لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.

10-توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار مخفضة: دعم المستثمرين وتشجعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أرضي مجاناً في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى مجموعة السياسات السابقة ، هناك سياسات أخرى تساهم في تحسين مناخ الاستثمار من بينها:

1- سياسات تحسين النظم الإدارية و الأطر المؤسسية : تلعب كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي، دورا مهما في تدعيم مناخ الاستثمار ، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات.

2-سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي : يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإتباع نظم الحرية الاقتصادية، في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول، ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي:[1]

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية؛
- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية ، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة ؛
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية ؛

[1] زغبة طلال ، مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع وأفاق ، المرجع السابق، ص 63.

●التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

3-تحسين الأطر التشريعية : إن الأطر التشريعية تمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسيرها، بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأفراد النشاط الاقتصادي، ويتضمن:

●تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة وسن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين؛

●إيجاد تشريعات قويه لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين.

4-تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي : تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة للدولة وخفض معدلات التضخم والبطالة، وتضيق التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

5-عقد برامج تدريبية للعمالة : وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمالة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، وخاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل.

ثانيا: مشكلات تحسين مناخ الاستثمار

يمكن حصر العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للاستثمار في تجارب عدد من الدول فيما يلي[1]:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحوافز لدى المستثمرين، لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع ،حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة،سعر الصرف ووضوح واستقرار السياسات النقدية والمالية، وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

2-تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال

حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج ، إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.

3- صعوبة الحصول على الائتمان

تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح، وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص والذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم بشروط اقتصادية.

[1]زغبة طلال ، مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع وأفاق ، المرجع السابق، ص 56.

4-انخفاض كفاءة البنية الأساسية

حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.

5-عدم وضوح الهيكل الضريبي

مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع ضريبة الشركات.

6-انخفاض كفاءة العمالة

حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم المعوقات الأساسية للاستثمار، وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقراً وهي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعلم والتدريب الملائمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على رغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.

7-عدم الانفتاح الاقتصادي

عدم الانفتاح الاقتصادي هو ما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.

8-تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار

إن تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار هو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين، بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

9-تعقد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر.

10-عدم توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في عديد من الدول وخاصة الدول النامية.

11-عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار خاصة في الدول النامية مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.[1]

[1] زغبة طلال ، مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع وأفاق ، المرجع السابق، ص 57.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

تحرص العديد من المؤسسات الدولية المعترف بمصداقيتها على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، من خلال عدد من المؤشرات التي تساعدهم في تحديد وضع الدول للوصول إلى قياس دقيق للكلف والمنافع المترتبة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى غرار ذلك تتخذ قراراتها الاستثمارية.

أولا: المؤشرات الكمية

تتمثل المؤشرات الكمية في النقاط التالية:

1-مؤشر النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الكمية التي يمكن قياسها، فهو يعني "حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا، ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم"، ويمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي – معدل التضخم ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لا بد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة في :الموارد الطبيعة، اليد العاملة، التقنية .[1]

تتمثل مقاييس النمو الاقتصادي في: لمعدلات النقدية للنمو، المعدلات العينية للنمو الاقتصادي، مقارنة القوة الشرائية.

2-معدل التضخم

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية وكأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال،كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما

[1] كريمة قويدري، المرجع السابق، ص ص 39-40.

يجاوز 10% سنويا، بحيث تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسية الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري.

3-سياسة التوازن الخارجي

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب، بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.[1]

4-الانفتاح الاقتصادي على الخارج

ويقصد به مدى اعتماد الدول على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تهدف إلى إعطاء ديناميكية أكبر لآليات السوق وتشجيع المبادرة الخاصة وذلك عن طريق تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والتخفيف من الأعباء الجبائية مع تخلى الدولة على بعض الأنشطة التنافسية لفائدة القطاع الخاص وإدخال التحسينات على الأنظمة النقدية والمالية.

ثانيا: المؤشرات النوعية لقياس مناخ الاستثمار :

تتمثل المؤشرات النوعية لقياس مناخ الاستثمار فيما يلي:

1-المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

استحدث مؤشر سهولة أداء الإعمال سنة 2005، ضمن تقرير هيئة أداء الإعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، وهو مؤشر يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية.[2]

ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، وأخيرا مؤشر إغلاق المشروع .

[1] ناجي بن حسين، المرجع السابق، ص219.

[2] برجي نسرين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012 ، ص 259.

2-مؤشر الأعمال للتنافسية

مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة الاقتصادية من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين هما: مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الني يستند إلي قياس العوامل الداخلية التي تؤثر علي إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة) والمؤشر الفرعي الثاني يشير لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي تكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال العالم علاوة على أنه يعد إطارا ل ومؤسسات العمل المدني، ويغطي مؤشر التنافسية العالمية 2012-2011 لأول مرة 142دولة منها 15دولة عربية مقابل 139دولة ضمن مؤشر 2010-2011 ، ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكافة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني، وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية.

3-مؤشرات تقارير المخاطر القطرية

تبنى مؤشرات تقييم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية مثل: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المالية والحرية الاقتصادية، المديونية وتوافر التمويل، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد يذكر من أهمها : المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر وكالة دان برادستريت، مؤشر اليورومني و مؤشر الكوفاس للمخاطر القطري:

3-1المؤشر المركب للمخاطر القطرية: صدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من 3 محددات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية {يندرج فيه 12 متغيرا}، مؤشر تقويم المخاطر المالية {يندرج فيه 5 متغيرات} ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية {يندرج فيه 5 متغيرات}.[1]

3-2مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية : يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد واصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل يشمل أيضا الفرص التصديرية

[1] بوعون هالة ، المرجع السابق، ص 60.

والاستثمارية الضائعة .يضم المؤشر تقييما لـ132 دولة من بينها 17 دولة عربية. ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات من التغيرات تغطي كلا من :المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية الكلية، المخاطر الخارجية و المخاطر التجارية:

3-3 المؤشر اليورموني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورموني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من 0 إلى 100نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دّل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.

3-4 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العامة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالالتزامات المالية في تواريخ الاستحقاق، ويغطي هذا المؤشر 165 دولة[1].

4-مؤشر الحرية الاقتصادية

صدر هذا المؤشر من مؤسسة Heritage Foundation الأميركية بالتعاون مع صحيفة" وال ستريت جورنال" منذ عام1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويقيس المؤشر في 185 دولة حول العالم لعام 2013، ويقوم مؤشر الحرية الاقتصادية بقياس مستوى الحرية الاقتصادية وفق عشرة ركائز أساسية هي:حرية الأعمال، وحرية التجارة، والحرية المالية، وحجم الحكومة، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية المالية وحقوق الملكية، والتحرر من الفساد وحرية العمل، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، ويتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة المذكورة، ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي ما بين 1 إلى 5.

5- مؤشر التنمية البشرية

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة دورية سنويا منذ عام 1990، هو قياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي :

- الحياة المديدة والصحية: وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح مابين 25 و 85سنة؛

[1] برجي نسرين، المرجع السابق، ص 260.

- اكتساب المعرفة: وتقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح مابين 0% و 100%.
- مستوى المعيشة اللائق: ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و40000دولار .

وبذلك يعتبر الدليل المتوسط الهندسي موزعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الانجازات المحققة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة

المبحث الثالث: أثر التطورات العالمية على مناخ الاستثمار

لم تدخر الدول العربية جهدا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي، إلاّ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية اتسمت بالتذبذب من حيث القيمة ومن حيث الحصة بالنسبة لمجمل التدفقات العالمية وللتدفقات الخاصة بالدول النامية.

المطلب الأول : أوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي

سيتم عرض أهم الأوضاع الماضية والحالية والتي لها الأثر الكبير على مناخ الاستثمار كالأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والتي تشكل في مجملها الدعامة الحقيقية لجذب وتشجيع الاستثمارات وهذا من حيث الواقع الحقيقي لمناخ الاستثمار في الوطن العربي.[1]

أولا: الأوضاع السياسية

معروف أن الاستقرار السياسي يعتبر عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ويقصد هنا بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي أي أن يكون الأمن الداخلي مستتباً ومستقراً بدون وجود قلاقل واضطرابات ومظاهرات وعصيان مدني والأمن الخارجي يقصد به عدم وجود مشاكل حدود بين الدول.

فمن خلال الواقع السياسي العام في الدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولا عربية أخرى ما زالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار لديهم ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج ومزيداً من التحديات.

إن القوى الخارجية لعبت وتلعب دورا كبيراً في زعزعة الأمن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية مما أثر ويؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الآن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتبعيته على الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين وأثره أيضا على الدول المجاورة.

[1] حربي محمد موسى عريقات، الاستثمار في الوطن العربي – الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية–، المؤتمر العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" المنعقد يومي 04و05 جويلية2007 ،لكلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا، الأردن ، 2007، ص ص 08-10.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية

تتسم الدول العربية ببعض الخصائص المشتركة والتي ما زالت تعاني منها غالبية الدول العربية حتى الآن وهي كالتالي:

-ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر او مصدرين للدخل أي عدم وجود تنويع في الهيكل الإنتاجي؛

- تفاقم المديونية الخارجية؛
- البطالة ؛
- الفقر؛
- الانكشاف الغذائي؛
- الفجوة التقنية ؛
- التبعية الاقتصادية.

ثالثا: الأوضاع الإدارية

ما زالت بعض الدول العربية تعاني من مشاكل إدارية عديدة ويمكن إيجازها بما يلي:

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات؛
- نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة؛
- قلة القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية؛
- عدم وجود أنظمة معلومات متطورة؛
- عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات؛
- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛
- عدم التركيز على التدريب لصقل وزيادة قدرات الموظف في مواقع العمل؛
- انعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية.
- التعيين لا يتم حسب الكفاءة والمقدرة وإنما حسب الطائفية والحزبية والعشائرية والعقائدية (الواسطة)؛
- عدم توفر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية معدة على أسس علمية؛
- نقص معظم المشاريع لدراسات الجدوى الاقتصادية؛
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.

رابعا: الأوضاع القانونية

وتتمثل الأوضاع السائدة في غالبية الدول العربية بالآتي:[1]

[1] حربي محمد موسى عريقات، المرجع السابق، ص 10.

- عدم استقرار القوانين لتشجيع الاستثمار بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر؛
- تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية؛
- لا تتناسب بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم؛
- عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

المطلب الثاني :آثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

سبب فيروس كوفيد-19 في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال 2020 ،مع وجود توقعات باستمرار هذا التراجع ولكن بشكل أبطأ على مدار العام الجاري 2021 ، وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2020 أدنى مستوياته منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث انخفض بنحو % 30 مقارنة مع المستويات المسجلة عقب الأزمة المالية العالمية 2008-2009، ثم واصل انخفاضه بحوالي 42 % على أساس سنوي إلى 859 مليار دولار مقارنة مع 5.1 تريليون دولار في 2019 . وقد توقعت المنظمة انخفاضا يتراوح بين 5 %إلى 10 %في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2021، وقد خالفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كل التوقعات ، فرغم جائحة كوفيد-19 إلا أنها ارتفعت في سنة 2020 بنسبة % 2.5.

أولا: آثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

تتنوع آثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وفقاً للإطار الزمني موضع التحليل، فبناء على تقرير الأونكتاد، عانت هذه التدفقات من آثار فورية بسبب عملية الإغلاق الاقتصادي العام عالمياً، وتوقف حركة الأفراد والسلع ما سبب تأخيرات فورية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتعليق الكثير منها، كما تسببت الجائحة في تأخير الإعلان عن العديد من المشاريع الجديدة، وعن تعليق العديد من عمليات الدمج والاستحواذ بسبب التدهور الذي حدث في القيمة السوقية لأسهم العديد من الشركات التي كانت موضع الاستحواذ مع انهيار أسعار الأسهم عالمياً، إضافة إلى ما أدت إليه الاضطرابات المالية والاقتصادية من تأخير في الحصول على الموافقات من الجهات التنظيمية على عمليات الاندماج.[1]

أما بالنسبة للأجل القصير، فتقرير الأونكتاد يرى أن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى حماية الشركات المحلية، مثل رفع هوامش إعادة الاستثمار والقيود الاستثمارية الجديدة، إضافة إلى عمل الشركات التابعة الأجنبية تحت قيود تشغيلية وسوقية ومالية صعبة بشكل استثنائي، تؤثر سلباً في الأجل القصير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وكما سبقت

[1] أحمد الصفتي مقال متاح على الموقع الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight تم الاطلاع عليه يوم : 2024/03/11 على الساعة: 22.39.

الإشارة، فإن التراجع الملحوظ في تقديرات أرباح الشركات متعددة الجنسيات عام 2020، قد أدّى إلى تقلّص الأرباح المعاد استثمارها لهذه الشركات، وهي ما تمثل أكثر من 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.[1]

أما بالنسبة للآثار متوسطة الأجل للجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن المتوقع أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي، والدرجة العالية من عدم التيقن بخصوص احتمالات الخروج منه والعودة للنشاط الاقتصادي الطبيعي "الجديد"، إلى تغير في الخطط الاستثمارية التوسعية الجديدة للشركات، وذلك سواء على مستوى استثماراتها المحلية أو الأجنبية، وإضافة إلى هذا، فإن القيود على السيولة المالية، وقيام الحكومات بتشديد القيود على الاستثمار الأجنبي ودعم الاستثمار المحلي، يُنتظر مَعها استمرار تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر لمدى زمني أطول من المدى الذي يمكن أن تستغرقه عملية عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته.

أما على المدى الزمني بعيد المدى، فمن الممكن أن يؤدي التغير في التوجهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتزايد أهمية قطاعات معينة، مثل الرعاية الصحية وتقنية المعلومات والاتصالات، إلى إضافة تغييرات هيكلية في نماذج الأعمال وسلاسل القيمة والعرض، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي بدرجة أعلى من المستوى العالمي. لكن يلاحظ، في الوقت ذاته، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً هاماً في دعم الاقتصادات خلال الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة، حيث تتميز الشركات متعددة الجنسيات بدرجة مرونة أعلى أثناء الأزمات، وذلك بفضل الروابط بين الشركات الأم والفروع المحلية، وقدرتها الأعلى للوصول إلى الموارد المالية وتنوعها.

كما من المتوقع أن تؤدي جائحة "كوفيد-19" إلى تغييرات ملموسة في الانتشار الجغرافي لعمليات الشركات متعددة الجنسيات، حيث ينتظر أن تقوم هذه الشركات – التي تتمتع بالمرونة والموارد اللازمة للبحث والتطوير – بمراجعة وتعديل سلاسل القيمة العابرة للحدود بهدف حماية عملياتها من أي اضطرابات مستقبلية محتملة في سلاسل التوريد في ضوء الخبرة التي مرّت بها في ظل جائحة "كوفيد-19".

ثانيا: تداعيات "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي

تطورت أرصدة الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة إلى الدول العربية منذ 2015، ورغم أزمة كوفيد-19 إلا أنها لم تتأثر كثيرا مقارنة مع سنة 2019 حيث ارتفعت بنسبة 4.0%، ويرجع سبب ذلك إلى قيام العديد من الدول العربية بإصلاحات من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات.[2]

[1] أحمد الصفتي مقال متاح على الموقع الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight تم الاطلاع عليه يوم : 2024/03/11 على الساعة: 22.39.

[2] صالحي سلمى، تداعيات كوفيد-19 الاستثمار على الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 02، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، 2021، ص 532.

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 5.3 في المائة أي ما يعادل نحو 2.1 مليار دولار أمريكي ليبلغ حوالي 36.9 مليار دولار أمريكي عام 2020 ،بلغت منها حصة الإمارات، والسعودية ومصر حوالي 85 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية عام 2020.[1]

تحصل العديد من الدول العربية على تدفقات ملموسة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2020 المركز الأول بين كافة الدول العربية، وفقاً لقاعدة بيانات الأونكتاد، بنحو 19.4 مليار دولار من حجم هذه التدفقات، تلتها جمهورية مصر العربية بمبلغ 5.8 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بمبلغ 5.4مليار دولار، ثم سلطنة عمان بمبلغ 4 مليار دولار، والجمهورية اللبنانية بمبلغ 31 مليار دولار.

ويلاحظ في هذا الشأن أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي مرتبطة بدرجة كبيرة بالتطورات العالمية في أسواق النفط والغاز الطبيعي، وذلك بالنسبة للدول الرئيسية المصدّرة للنفط أو الدول غير النفطية، فإلى جانب أن العديد من الدول العربية تحصل على استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الطاقة، مثل مصر في السنوات الأخيرة على سبيل المثال، هناك دول يعتبر انتعاش قطاع الطاقة هو المحرّك الأساسي لتوقعات النمو فيها، وبالتالي يعتبر عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخيراً، هناك دول عربية تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية العربية أساسية بالنسبة لها، وهو ما يجعل التطورات العالمية في أسواق النفط مؤثرة بصورة غير مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، بحكم تأثيره على الدخل والنشاط الاقتصادي في الدول الموردة لتدفقات الاستثمار لها.

جدول رقم (02-01) : التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي

التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي(مليون دولار)				
	2017	2018	2019	2020
دولة الإمارات	10354.2	10385.3	13787.5	19844
مصر	7408.7	8141.3	9010.0	5852
المملكة العربية السعودية	1419.0	4247.0	4562.0	5486
سلطنة عمان	2918.1	4190.5	3124.6	4093
لبنان	2522.4	2653.9	2128.3	3067
المغرب	2686.0	3558.9	1599.1	1763
الجزائر	1232.3	1466.1	1381.9	1125

[1] محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد 19، صندوق النقد العربي، 2023، ص 12.

مملكة البحرين	1426.1	1654.3	941.8	1007
الأردن	2029.7	954.9	915.8	726
موريتانيا	587.2	772.9	885.3	978
تونس	880.8	1035.9	844.8	652
السودان	1065.3	1135.8	825.4	717
الصومال	369.0	408.0	447.0	464
جيبوتي	165.0	170.0	181.9	240
الكويت	348.1	204.0	104.4	-319
جزر القمر	3.9	6.9	7.9	9
اليمن	269.9-	282.1-	371.0-	0
قطر	986.0	2186.3-	2812.6-	-2434
العراق	5032.4-	4885.1-	3075.6-	-2896

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، UNCTAD.

وفي هذا الشأن، أظهرت دراسة حديثة صادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية أنه سيكون لجائحة "كوفيد-19" آثاراً سلبية قوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، بسبب هذه الجائحة وتطورات أسواق النفط العالمية.

كما قدّرت الدراسة أن الخسائر الإجمالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية ستتراوح بين 7.1 و 17.2 مليار دولار خلال المستقبل القريب، وهو الأمر الذي تتوقع معه الدراسة أن يكون له آثاراً سلبية اقتصادية واجتماعية على العديد من الاقتصادات العربية.[1]

كما أظهرت هذه الدراسة أن التوزيع القطاعي للخسائر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون غير متكافئة من حيث الحجم، حيث أنه من المرجح أن تتأثر قطاعات معينة على وجه التحديد من تداعيات الجائحة بصورة شديدة، مثل قطاعات الصناعة والتعدين، يليها البناء والتعليم.

وخلصت الدراسة إلى أن أكثر الدول تأثراً ستكون العراق تليها مصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وتونس، بينما من المتوقع أن تكون الكويت ولبنان أقل تأثراً.

[1] أحمد الصفتي مقال متاح على الموقع الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight تم الاطلاع عليه يوم : 2024/03/11 على الساعة: 22.39.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار وبعض التطورات العالمية

مما لا شك فيه أن مناخ الاستثمار يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، والتي ألقت بضلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع الدول، وفيما يلي تأثير بعض التطورات العالمية على مناخ الاستثمار .

أولا: أثر العولمة على مناخ الاستثمار

إن الحديث عن العولمة يأخذنا إلى التكلم عن أدواتها، ولعل أبرز هذه الأدوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يبرز دورهما في نشر العولمة من خلال برامج التثبيت وبرامج الخوصصة والتعديل الهيكلي التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية بإجبار الدول النامية على الالتزام بتطبيقها عند اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية بهده الدول، مما أدى إلى تغيرات سريعة ومتلاحقة و عميقة، إذ نشأ نظام اقتصادي جديد في الاقتصاد العالمي يتسم بالتحرير وإزالة القيود والاندماج بين كل أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، ومتواصلة، الأمر الذي أدى إلى تكثيف الجهود من طرف مختلف الدول لتعظيم حصتها من هذه التدفقات، وذلك بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، هذه المنافسة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية جعلت من المناخ الاستثماري عبر العالم شبه شامل ومتماثل .

وهناك عوامل عديدة ساهمت في شمول مناخات الاستثمار وتشابهها في العالم نذكر منها:[1]

*بروز وتنامي ظاهرة التدويل (الإنتاج، التسويق، التمويل والخدمات) والانتقال من سوق دولي إلى سوق عالمي بقيادة الشركات متعددة الجنسيات، التي ساهمت في ظهور تقسيم دولي جديد للعمل، وذلك بتوطين الصناعات في مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي ساهم في عالمية الأسواق وإزدياد المنافسة التي تستوجب المرونة والسرعة في التنفيذ؛

*ظاهر التسارع التكنولوجي في كافة المجالات، مع وجود دورة حياة قصيرة للمنتجات الأمر الذي ساهم في تسارع العولمة ووسائل الاتصال وتجاوزها للطاقات البشرية؛

*بروز تكتلات اقتصادية إقليمية تمنح امتيازات للبلدان المنظمة إليها دون غيرها، والتي فرضت أسلوبا جديدا من التفكير لدى صانعي القرار؛

*عدم الاستقرار السياسي في بعض مناطق العالم وقيام الحروب الأمر الذي زاد من معاناة شعوب هذه المناطق؛

* قيام أوروبا بتوطيد علاقاتها في حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وذلك على غرار ما تفعله كل من أمريكا واليابان، وذلك لضمان سوق لمنتجاتها ومنطقة تمدد للتصدير والاستثمار، خاصة وأن هذه المناطق تتمتع بالقرب الجغرافي ويد عاملة رخيصة .

[1] عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2011، ص 81.

ثانيا: أثر الانضمام إلى التكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار

لقد شهد العقد الماضي انتشار كبيرا للتكتلات الإقليمية، وأصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، كما أن أكثر، حيث تم تكوين 84 تكتلا إقليميا جديدا خلال عقد التسعينيات، في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات المقامة كل عشرة سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبعة تكتلات، فزاد الصراع على الأسواق الدولية بين التكتلات الإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.

إن الحامل الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشر هي الشركات متعددة الجنسيات، والتي تفضل الاستثمار داخل التكتلات الاقتصادية، وذلك من أجل تجنب التعريفة الجمركية الخارجية، وتتمثل آثار التكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار فيما يلي[1] :

-تجعل المنطقة المتكاملة أكثر جاذبية للاستثمار، حيث أنها تساعد على خلق سوق مشتركة كبيرة وتساهم في تحسين الكفاءة الكلية وأيضا تساهم في رفع مستويات الدخول في هذه السوق، وهذا ما يلاحظ في الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكثر التكتلات جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لاستقراره وتوسع نطاق السوق الإقليمي فيه انخفاض تكاليف الحماية؛

-تضمن التكتلات قدرا من التسويق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية وتجنب الآثار المترتبة على تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية، كما تسمح لأعضاء التكتل بتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال، حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تونس ضمن المراكز الأولى عربيا في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2012، كما جاءت أربعة دول من مجل التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالميا في نفس المؤشر؛

-التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، فلقد أقدمت كندا على إبرام اتفاقية (نافتا) كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق؛

-يرتبط التكتل بالاستقرار الأمني ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، مثل إتجاه الإتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

[1] ياسف عيسى، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017/2016، ص 50.

خلاصة الفصل

لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزا، وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلى، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة في المؤشرات المختلفة (كمية ونوعية) التي تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميته عند اتخاذ أي قرار استثماري باعتبار أنها تؤثر على عائد الاستثمار، وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار وكذا عند اختياره للدولة المضيفة.

وذلك ما أثبتته بعض الدراسات أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، حتى وإن لم تصل درجة الدقة الكاملة، فإنها حتما تعد من محسنات القرار، لذلك لابد أن تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار.

الفصل الثالث:

مناخ الاستثمار وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تمهيد

بسبب دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل الاقتصاد في الدول النامية، اقتضي تحسين مناخ الاستثمار ووضع قوانين مناسبة، وإيجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية، مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها والرفع من مستوى الخدمات.

ولقد بذلت كل من الجزائر مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال إجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، مما عملت على تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية ومنح مختلف الحوافز والضمانات لجذب المستثمرين الأجانب.

وبناء على ما تمت الإشارة إليه تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

المبحث الثاني: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

المبحث الثالث: تقييم وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء بعض المؤشرات.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الوضع الاقتصادي للدولة من أهم الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، وتسعى الجزائر إلى تحسينه رغم المعوقات والصعوبات التي تواجهها، كما للأوضاع الاجتماعية والسياسية أهمية لا تقل عن أهمية الأوضاع الاقتصادية، حيث أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى البيئة المستقرة اقتصاديا وأيضا اجتماعيا وسياسيا وذلك عن طريق التعديل القانوني لها.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

تعتبر الجزائر بلدا ريعيا بامتياز، فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة 14 من حيث المخزون النفطي، وهي ثاني اكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثالث اكبر مصدر للنفط في إفريقيا، وتحقق هذه الطاقة الاحفورية للاقتصاد الجزائري عوائد مالية ضخمة، فالاقتصاد الوطني الجزائري يعتمد بنسبة 60% على الجباية البترولية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتمثل صادرات النفط حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، أما 65% من الإيرادات العامة تعتمد على العائدات النفطية في حين يشغل إنتاج المحروقات حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي[1] .

ومن مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات إذ أفضت التجارب إلى تركيز القطاع الخاص على الربح السريع، فتركزت أنشطته على التجارة والاعتماد على الاستيراد، وتوقفت حرية التصنيع ولم يتم تطويرها .

ويحتل القطاع التجاري المرتبة الأولى متبوعا بقطاع الخدمات الذي يعتبر كأحد أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر، أما الزراعة فتعتبر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني ولا يزال يلعب دورا هاما، لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لتكثيف الزراعة، وحصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي هي 1,18% وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة في تصدير خشب الفلين في اسبانيا والبرتغال، إضافة لهذا الجزائر مصدر مهم لشجر الصنوبر.

لقد تميزت السنوات الأخيرة الماضية بتحديات عديدة في الجزائر، التي عانى اقتصادها من تباطؤ لعامه الخامس على التوالي (2015-2016) وسط الاضطرابات الاجتماعية المطولة والتحولات السياسية الصعبة التي انعكست بالسلب على الاقتصاد الجزائري، حيث تم تقويضه بسبب قلة الاستثمارات الأجنبية والمحلية مع تآكل الاحتياطات الأجنبية التي سببت ضغوطا كبيرة للمسئولين خاصة بعد انخفاض أسعار النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة، وحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2019 فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 171.1 مليار حيث سجل انخفاضا طفيفا عن سنة 2018 والذي قدر فيها ب 4,175 مليار، أما معدل التضخم السنوي في الجزائر فقد تراجع

[1] كورتل نجاة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي- دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2017/2011، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 52، جامعة عبد الحميد مهري 2 ، قسنطينة، 2019، ص ص 04-05.

إلى مستوى 2% خلال 2019، نزولا من 3,4% خلال 2018 ويساهم القطاع السياحي في الجزائر بنسبة 6,1% من إجمالي الناتج المحلي وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا بالنظر إلى المقومات السياحية التي تحظى بها الجزائر والتي تؤهل القطاع بان يكون رافدا للاقتصاد الجزائر.

المطلب الثاني: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عرف قانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وأصدرت قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب أمامهم ومن بين أهم الإصلاحات التي طرأت على قوانين الاستثمار في الجزائر ما يلي:

1-الأمر رقم 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

إن ما جاء به الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآلية عمله بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية، نتيجة فشل المرسوم 12-93 في تحقيق الأهداف المتوخاة منه يمكن إجمال ما جاء به هذا الأمر فيما يلي: [1]

- توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء الأصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس مال المؤسسة مكون في شكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة كلية أو جزئية؛

- أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفي أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت علبه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛

-يتضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام ومزايا في إطار النظام الاستثنائي.

2-قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في 29 أوت 2009 الأحكام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونص على[2]:

-يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تتحقق في الجزائر بشرط أن تكون المساهمة الوطنية المقيمة ب 51% من رأسمال الشركة والنسبة المتبقية للأجانب، يمكن للمساهمة الوطنية أن تكون من عدة شركاء؛

[1] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص 240.

[2] قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في 29 أوت 2009، المعدل والمتمم للجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26جويلية 2009.

-كما انه يمكن للاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسة عمومية واقتصادية، أن تنفذ في إطار مساهمة هذه المؤسسة بنسبة تفوق أو تساوي 34% من رأسمال الشركة؛

-في إطار الاستثمار مع شريك أجنبي تكون حصته من رأسمال الشركة مقدمة كالعملة الصعبة، ويمكن للمشاريع المختلطة في حال تقديمها فائدة للوطن، والحصول على قرض التأجير لاقتناء التجهيزات والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمارات المحددة في القانون؛

-يتعرض مشاريع الشراكة على مجلس مساهمات الدولة ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند انقضاء مدتها لمنحها فوائد.

3-قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق ل 3 أوت 2016:

يتعلق هذا القانون بترقية الاستثمار ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية كإنتاج السلع والخدمات، حيث ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم 01-03 لعام 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، كاستثناء أحكام المواد 22 و 5 و 18 منه، كما ألغى أحكام المادة 55 من القانون رقم : 13-08 المؤرخ في: 27 صفر 1435 الموافق لـ 30 /12 /2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014.[1]

4-مزايا وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قانون الاستثمار لسنة 2016 (القانون رقم 09-16):

جاء قانون الاستثمار لسنة 2016 في ظرف استثنائي ميزه تراجع عائدات الجزائر من العملة الصعبة كسبب تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، متضمنا مزايا وضمانات إضافية لفائدة المستثمرين وتحديدا الأجانب منهم، وتتمثل فيما يلي:

* **المزايا الممنوحة** :اقر قانون الاستثمار لسنة 2016 جملة من المزايا صنفت وفقا لنص المادة 7 منه الى[2]:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية من المزايا:

-في مرحلة الانجاز :تستفيد الاستثمارات المعنية خلال هذه المرحلة من:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

[1] عائشة موزاوي، القوانين والاجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر، اشارة لقانون رقم 09_16المؤرخ في 29شوال 1437الموافق ل 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة افاق علوم الادارة الاقتصاد، العدد 02، الجزائر، 2017، ص 142.

[2] المادة 7من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- الإعفاء من الرسم على القيمة على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من دفع نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حل الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء .

-في مرحلة الاستغلال :تستفيد الاستثمارات المعنية المزايا بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال، بناء على محضر تعده المصالح الجبائية طلب من المستثمر لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الاتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

المزايا المشتركة الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشأة لناصب الشغل :من أهم ما تضمنه القانون رقم 16-09، إن المزايا المشتركة سالفة الذكر التي اقرها لفائدة الاستثمارات القابلة للاستفادة، لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة القائمة التي تستفيد منها النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية، وذلك أن المشرع أعطى للمستثمر حل المفاضلة لاختيار التحفيز الأفضل[1] .

تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من مزايا استثنائية من ضمنها ما يلي[2]:

– تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة أعلاه لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛

[1] المادة 15 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

[2] المادة 18 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

– منح إعفاء او تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات والدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح /عنوان مرحلة الانجاز المتفق عليه مسبقا مع الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار.

* الضمانات الممنوحة :تتمثل في الضمانات التي نصت عليها المواد ، 21 ، 22 و 23 25 التي جاء فيها ما يلي :

– المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، فيما يخص الحقوق والواجهات المرتبطة باستثماراتهم؛

– عدم سريان الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

–لا يمكن أن تكون هذه الاستثمارات المنجزة موضوع إستلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، على أن قابل ذلك الاستلاء ونزع الملكية تعوض عادل ومنصف؛

–الاحتكام للجهات القضائية المختصة اقليميا، في كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب به المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الإطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص؛

–الاستفادة من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه للاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل سعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكفاءات المحددة عن طريق التنظيم؛

–تقبل كحصص خارجية إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد الأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

–استفادة الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، من ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وان تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم انشاء الشركات؛

–استفادة المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي من ضمان التحويل المذكور أعلاه، حتى وان كان مبلغها فوق رأسمال المستثمر في البداية[1].

[1] بلقاسمي سليم، ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار (عامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 04، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2020، ص 526.

5-قانون الاستثمار الجديد 18-22

يهدف مشروع القانون إلى:[1]

- وضع الأحكام المنظمة للاستثمار، وتحديد حقوق والتزامات المستثمرين المتعلقة به، وأنظمة الحوافز المطبقة على الاستثمارات التي تتم في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات للمقيمين أو غير المقيمين.

- إعادة تنظيم الإطار القانوني والمؤسسي لتشجيع الاستثمار في الجزائر شرط أساسي للإنعاش الاقتصادي ويعد محوراً أساسياً للإصلاحات الهيكلية لتحفيز الإنعاش المستدام لاقتصادنا.

- عانى مناخ الأعمال من التغيرات المتتالية التي حدثت في السنوات الأخيرة لقانون الاستثمار مما يجعل الإطار العام للاستثمار غير مستقر وغير مقروء على نحو متزايد. ، وأحيانًا اتخاذ قرارات غير مناسبة.

- يهدف إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي جديد للاستثمار في الجزائر إلى معالجة أوجه القصور هذه وتسهيل عملية الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- استعادة ثقة المستثمرين، من خلال ضمان استقرار واستدامة الإطار التشريعي .

- تكييف النظام البيئي المؤسسي المسؤول عن تنفيذ القواعد من خلال مواد الاستثمار.

- الحد من عدد المشاركين في عملية الاستثمار من خلال مراجعة صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وإسناد المهام المتعلقة بأهداف تشجيع الاستثمار إلى المعهد الوطني للاستثمار.

وتم في هذا القانون تجنب التجارب السابقة المتمثلة فيما يلي:

- تجنب الإجراءات غير الناضجة التي تثقل القانون المطبق؛

- عدم اللجوء إلى التغييرات المتكررة في الإطار القانوني من خلال قوانين المالية؛

- إضفاء الاستقرار على القانون لتمكينه من إحداث الآثار المتوقعة.

- عدم إصدار العديد من النصوص التنظيمية الناتجة عن تنفيذ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أغسطس 2016 ؛

- البطء في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالاستثمارات التي تقع ضمن اختصاص .

- أوجه قصور في إدارة بعض الجوانب ، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات التوطين في البنوك المطلوبة لاستيراد سلع جديدة يتم الحصول عليها من الخارج ؛

- تقلص دور الوكالة الوطنية للاستثمار إلى مكتب بسيط لتسجيل الاستثمار مسؤول عن منح المزايا المنصوص عليها في القانون بسبب الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتمكينه من القيام بمهامه الخاصة بتشجيع الاستثمار والجاذبية بشكل كامل ؛

-الحاجة الماسة لتحسين الاستقبال وظروف الرعاية المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

[1] الموقع الالكتروني : https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites- تم الاطلاع عليه يوم : 2024/05/07 على الساعة : 18:21.

وتتمثل المستجدات الرئيسية للقانون في :[1]

-مراجعة دور المجلس الوطني للاستثمار ، من خلال إعادة تأهيل المهام والخصائص الأساسية المنصوص عليها عند إنشائه، ولا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات ترويج الاستثمار ؛

-إعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، باسم جديد "استثمر الجزائر" بحيث يكون أكثر وضوحًا على المستوى الدولي، مع منحه دور المروج الحقيقي والمرشد للمستثمرين؛

-إنشاء منصة رقمية للمستثمر على مستوى الوكالة الجزائرية لتنشيط الاستثمار ، لضمان الترابط مع المنظمات والإدارات المعنية بفعل الاستثمار؛

-إنشاء شباك وحيد مخصص للمشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية ، مما يتيح دعمًا أفضل لتحقيق هذه المشاريع الاستثمارية ؛

-إعادة تنظيم الشبابيك الوحيدة التي تم إنشاؤها على مستوى الولايات؛

-توجيه المنافع والحوافز حصريا نحو الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية، ولا سيما المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية و / أو المهيكلة للدولة ، وتلك الموجودة في المناطق التي تتطلب دعمًا خاصًا من الدولة ؛

-استحداث شبكات لتقييم المنافع التي ستمنح للمشاريع الاستثمارية المسجلة بطريقة تنظيمية ، وفق معايير مرتبطة من جهة بأهمية وأولوية المشاريع ، ومن جهة أخرى المؤسسة والمكان؛

- تحديد مواعيد نهائية لإنجاز المشاريع الاستثمارية لتشجيع المروجين على الإسراع بإنجاز هذه المشاريع مع إمكانية تمديد الموعد إلى سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط؛

- توحيد المعلومات عن عرض الأراضي من حيث منح الأراضي وتوافرها في المجال الخاص للدولة بهدف تحقيق المشاريع الاستثمارية ؛

-تدعيم صلاحيات الشباك الواحد من خلال منح صلاحيات اتخاذ القرار الكاملة لممثلي المنظمات والإدارات داخل الشباك الواحد ، وذلك لتمكينهم من إصدار ومنح جميع القرارات والمستندات والتراخيص المتعلقة بها. تحقيق وتشغيل المشروع الاستثماري.

-الإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية وتوطين البنوك بالنسبة للسلع الجديدة التي تشكل مساهمة خارجية عينية. مع ضمان تحويل المستثمر الأجنبي الأرباح.

كما أن هذا القانون يهدف إلى حماية المستثمر حيث:

-للمستثمر بالإضافة إلى حق الاستئناف القضائي، حق الاستئناف أمام لجنة الاستئناف المشار إليها في المادة 13 أدناه.

[1] الموقع الالكتروني : https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites- تم الاطلاع عليه يوم : 2024/05/07 على الساعة : 18:21.

-أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية ، ناتج عن فعل المستثمر أو عن إجراء اتخذته الدولة ضده ، سيُعرض على المحاكم الجزائرية ذات الاختصاص الإقليمي ، باستثناء الأحكام الثنائية أو الاتفاقات متعددة الأطراف التي يبرمها الدولة ، فيما يتعلق بالتوفيق والوساطة والتحكيم أو اتفاق مع المستثمر ينص على شرط التحكيم الذي يسمح للأطراف بالاتفاق على حل وسط عن طريق التحكيم الخاص.

-الاستثمارات التي تتم من مساهمات رأس المال في شكل نقدي ، والمستوردة من خلال القناة المصرفية والمقيمة بعملة قابلة للتحويل بحرية مدرجة بانتظام من قبل بنك الجزائر وبيعها إلى الأخير ، والتي يساوي مبلغها أو يزيد عن الحد الأدنى تستفيد العتبات ، المحددة وفقًا للتكلفة الإجمالية للمشروع ، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والدخل الناتج.

-تُقبل إعادة استثمار رأس المال للأرباح وأرباح الأسهم المعلن أنها قابلة للتحويل، وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها، كمساهمات خارجية.

المطلب الثالث: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتميز الجزائر عن باقي الدول بالعديد من المقومات الخاصة بها نذكر منها:

أولا: حجم السوق والموقع الاستراتيجي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، فالجزائر تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، فهي تتوسط بلدان شمال إفريقيا وتقع على ساحل البحر المتوسط وتتربع على أكثر من 1200 كلم من السواحل، فهي أكبر دولة إفريقية مساحة وتحتوي على صحراء شاسعة غنية بالنفط والغاز.

كما تحتوي الجزائر على كثافة سكانية تقدر بـ: 2،42 مليون نسمة، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 213.5 مليار دولار، وبالتالي إن كبر حجم السوق الجزائرية والعدد الكبير من المستهلكين تعتبر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية.[1]

ثانيا: البنية التحتية:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى، ونقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات، الصرف الصحي، خطوط الطيران، المطارات والموانئ بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية، ونذكر أهم ما تمتلكه الجزائر في النقاط التالية:

[1] أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2020، ص 144.

1-المناطق الصناعية

بدأت الجزائر ببناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن منذ 1970 ، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال، وتحتوي الجزائر على 726 منطقة صناعية سنة 2007 ، لترتفع إلى 843 منطقة صناعية سنة 2015 ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار.

2- النقل عبر الطرقات

لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة، وقطار الأقاليم السريعة، وقطار الأنفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيليفيريك.

حيث يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ .: 039 112 كلم (المرتبة40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 57329كلم من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق – غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها[1].

3-النقل بالسكك الحديدية

تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة.

4-النقل الجوي:

يوجد في الجزائر 136 مطارا، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة، حيث أن 54 من هذه المطارات ذات مدارج معبدة مصنفة كالتالي:

الجدول رقم (03-01):عدد المطارات الجزائرية ذات المدارج المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
9	أكثر من 3000 م
27	بين 2500 و3000 م
12	بين 1500 و2500 م
1	أقل من 1000 م

المصدر : أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2020، ص 145.

[1] بحري أميرة، المرجع السابق، ص 145.

أما المطارات ذات المدارج غير المعبدة فيبلغ عددها 82 مطارا، موزعة كالتالي:

الجدول رقم(03-02) : عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات غير المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
2	بين 2500 و3000 م
23	بين 1500 و2500 م
38	بين 1000 1500 م
19	أقل من 1000 م
1	خاص بالحوامات

المصدر :أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2020، ص 146.

5- الموانئ:

توجد في الجزائر العديد من الموانئ البحرية البالغ عددها 53 ميناء موزعة على الولايات الساحلية البالغ عددها 14 ولاية موزعة كما يلي : [1]

-ولاية الشلف: ميناء تنس، ميناء المرسى؛

- ولاية بجاية: ميناء بجاية، ميناء بني كسيلة، ميناء تالة إيلف؛

- ولاية تلمسان: ميناء داريغمراسن، ميناء الغزوات، ميناء مرسى بن مهيدي، ميناء هنين؛

- ولاية تيزي وزو: ميناء أزفون، ميناء تيقزيرت؛

- ولاية الجزائر: ميناء المرسى، ميناء تامنتفوست، ميناء الجزائر، ميناء رايس حميدو، ميناء الجميلة، ميناء سيدي فرج؛

- ولاية جيجل: ميناء جن جن، ميناء جيجل، ميناء زيامة منصورية، ميناء العوانة؛

- ولاية سكيكدة: ميناء سكيكدة، ميناء القل، ميناء المرسى؛

- ولاية عنابة: ميناء عنابة، ميناء شطايبي، ميناء عين بربر، ميناء الصيد-ميناء عنابة، مرفأ الخروبة.

-ولاية مستغانم: ميناء سيدي لخضر، ميناء صالاماندر، ميناء مستغانم؛

-ولاية وهران: ميناء أرزيو، ميناء كريستل، ميناء مرسى الحجاج، ميناء مرسى الكبير، ميناء وهران؛

- ولاية بومرداس: ميناء جنات، ميناء دلس، ميناء زموري؛

- ولاية الطارف: ميناء الطارف، ميناء القالة؛

[1] أميرة بحري، المرجع السابق ، ص ص 146-147.

– ولاية تيبازة: ميناء بواسماعيل، ميناء بوهارون، ميناء تيبازة، ميناء الحمدانية، ميناء خميستي، ميناء شرشال، ميناء عين تقورايت، ميناء قوراية؛

– ولاية عين تموشنت: ميناء بني صاف، ميناء ولهاصة.

ثالثا:قطاع الإعلام والاتصال: نمو وانفتاح على العالم

كشفت وكالة الاستشارات الدولية "داتا ريبورتال"، في تقريرها السنوي حول الإنترنيت وشبكات التواصل لعام 2023، عن ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بـ 5 ملايين شخص، حيث بلغ عدد عددهم منذ بداية السنة، 32.09 مليون مستخدم، فيما بلغ معدل انتشار الإنترنت 70.9٪ من مجموع عدد السكان بعد أن كان في حدود 27 مليون مستخدم عام 2022.

كما تشير الأرقام، إلى أن اتصالات الهاتف المحمول في الجزائر كانت تعادل 107.2٪ من إجمالي عدد السكان في جانفي 2023، وزاد استعمال الانترنيت عبر الهاتف المحمول في الجزائر بمقدار 1.8 مليون (+3.8 ٪) بين عامي 2022 و2023.[1]

رابعا: توفر اليد العاملة المؤهلة:

تسعى مختلف المؤسسات إلى تعظيم الربحية من خلال تخفيض التكاليف، ووفقا لذلك فإن البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح لديه قدرة أكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي.

وفي هذا المجال نجد أن الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ أن 54 %من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر180 أورو فقط ، حيث تتراوح الأجور ما بين 180 إلى 540 أورو بالنسبة للقطاع العام، أما في القطاع الخاص فتتراوح الأجور ما بين 180 إلى 700 أورو، وتعتبر هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية والمتقدمة.

خامسا: الكهرباء والغاز:

بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض البلدان الأوروبية، فـ 96 %من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز.[2]

[1] الموقع الالكتروني: https://tadamsanews.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/08 على الساعة: 14:10.

[2] بحري أميرة، المرجع السابق، ص 148.

المبحث الثاني: الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي في العديد من القطاعات من خلال الإصلاحات التي اعتمدتها ضمن إطار البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار والتقليل من التعقيدات التي تواجه المستثمر الأجنبي، وقد تبنت الجزائر مثل هذه الإصلاحات لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وحتى تكون قطبا جاذبا لمختلف الاستثمارات.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة بحيث يعتبر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر والجدول التالي يوضح حجم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة:

الجدول رقم (03-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب السنوات

الوحدة: مليون دولار

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التدفقات	584-	1636.3	1232.3	1466.1	1381.9	1143	870	89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ، تقارير لسنوات مختلفة (2015-2023)، الكويت.

شكل رقم(03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب السنوات

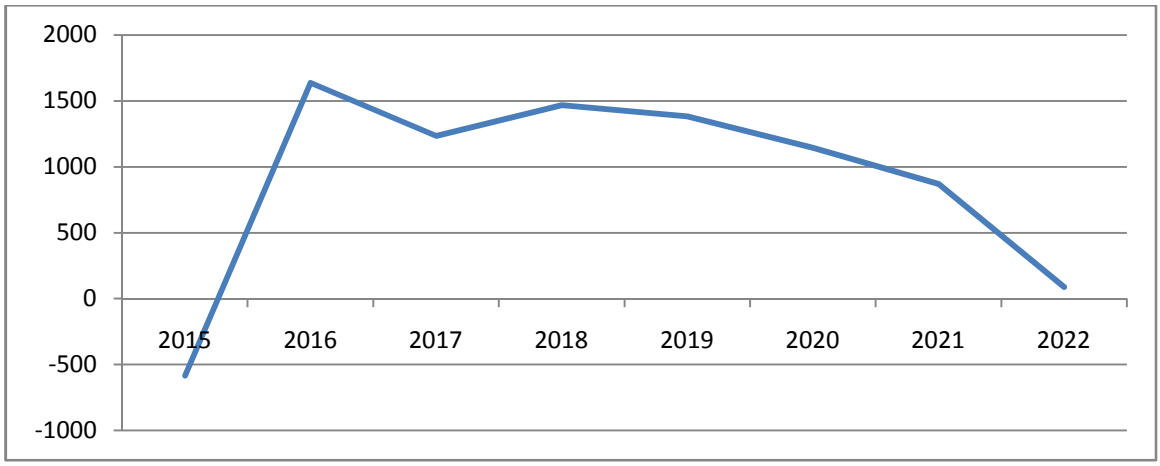

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق (03-03).

يلاحظ من الجدول والشكل الموضحين أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة قد تميزت بالتذبذب، حيث سجلت سنة 2015 تدفقات استثمارية سالبة قدرت بحوالي584 مليون دولار وذلك بسبب أن حجم الاستثمارات المسحوبة كان قد تجاوز حجم الاستثمارات الواردة، كما أن سنة2016 سجلت

أعلى تدفق بقيمة 1636 مليون دولار بينما انخفض التدفق الاستثماري خلال السنوات الثلاث اللاحقة لتسجل سنة 2022 قيمة 89 مليون دولار وذلك نتيجة جملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد.

أما السنوات التي شهدت فيها الجزائر تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر يفوق1500 دولار أمريكي إنما كان بسبب استحواذ البلدان النامية على الحصة الأكبر من الاستثمار على المستوى العالمي، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر منخفضا بصفة عامة إذا ما تمت مقارنته ببعض الدول.

رجع الخبراء انخفاض الاستثمارات الأجنبية التي ترد إلى الجزائر إلى قاعدة الشراكة51/49 والتي جعل منها المشرع الجزائري شكلا اجباريا للاستثمار يتم بين مستثمر أجنبي وشريك وطني حيث يقوم هذا الاستثمار على المساهمة المالية بشرط أن تكون الأغلبية لفائدة الشريك الوطني بنسبة 51 بالمئة و49 بالمئة للمستثمر الأجنبي، كما يمكن القول أن قاعدة الشراكة 51/49 شكلت خلال مراحل تكريسها عقبة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وترتب عنها آثار سلبية أثرت على مناخ الأعمال والمساس بمبدأ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين.

المطلب الثاني: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة غالى الجزائر حسب أنشطة الأعمال وتطورها إلى غاية هذه السنوات الأخيرة

تنقسم المشاريع الواردة إلى الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة إلى عدة أنشطة يتم ذكرها فيما يلي:

جدول رقم (03-04) : توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر للفترة 2019/2015 (مليون دولار)

النشاط	التكلفة بالمليون دولار	عدد المشاريع
التصنيع	12883	42
الاستخراج	3450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3305	2
أعمال البناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق الدائم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربي لعام 2019، الربع الثاني،2020، الكويت، ص 18.

الشكل رقم (03-02) :تطور المشاريع الواردة إلى الجزائر للفترة (2019/2015) حسب أهم 10 قطاعات

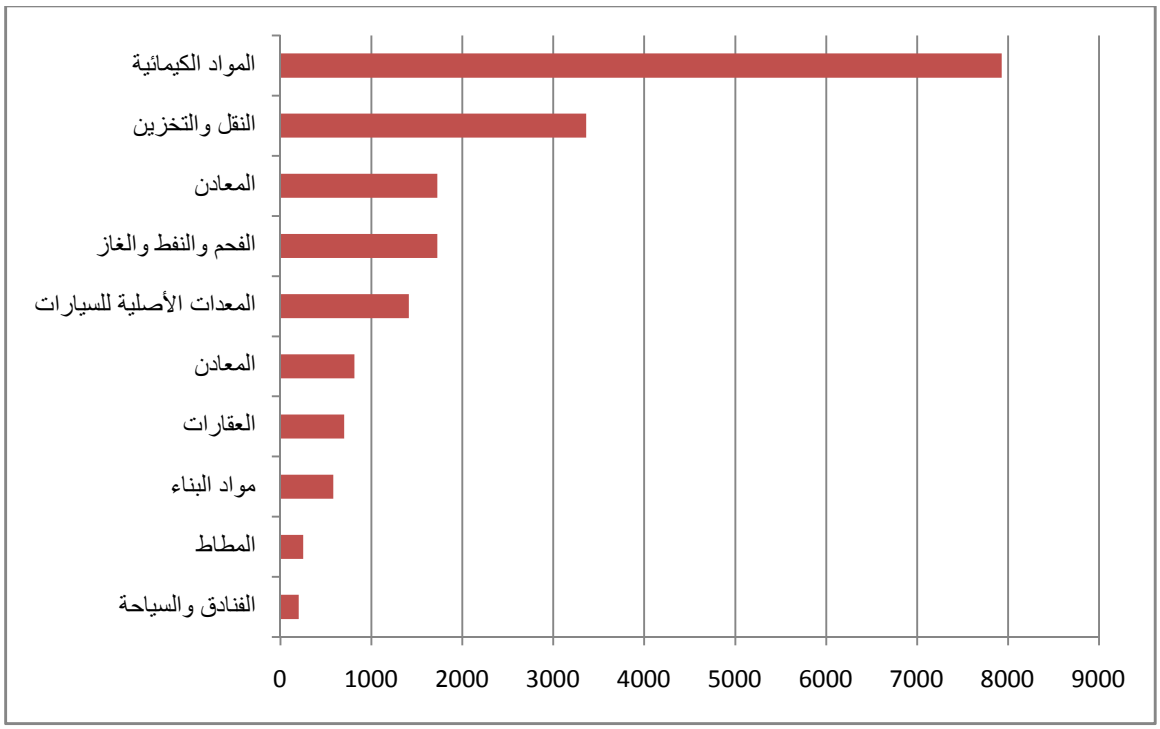

المصدر :نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، السنة 2020، ص 18.

إن مشاريع المواد الكيمائية تحتل المرتبة الأولى بقيمة7931 مليون دولار لتليها النقل والتخزين بقيمة 3362 مليون دولار واحتلت مشاريع المعادن المرتبة الثالثة بقيمة 1726 مليون دولار ثم تأتي مشاريع الفحم والنفط والغاز وكذلك المعدات الأصلية للسيارات في المرتبة الرابعة والخامسة بقيمة 1726 و 1410 مليون دولار على التوالي، ثم بقية المشاريع بقيم 813، 699، 579، 249، 202.

المطلب الثالث: أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم الدول المستثمرة في الجزائر، وكذلك أهم الشركات خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019.

أولا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

تستقطب الجزائر المستثمرين الأجانب من دول مختلفة ويمكن توضيح أهم الدول المستثمرة إلى غاية هذه السنوات الأخيرة في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-05) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2019/2015 (مليون دولار)

الدولة	التكلفة بالمليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونغ كونغ	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1576	134	108
المجموع	21056	188	152

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربي لعام 2019، الربع الثاني،2020، الكويت، ص 18.

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن هونغ كونغ احتلت الصدارة في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرت بـ 6000 مليون دولار، واحتلت بعدها الصين المرتبة الثانية بتكلفة قدرها 3827 مليون دولار ثم تليها سنغافورة بتكلفة قدرها 3151 مليون دولار وبعدها باقي الدول تدريجيا.

ثانيا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر

تصدرت شركة Investment Internationl Emirates الإماراتية أهم الشركات المستثمرة في الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة وذلك باستحواذها على مشروع واحد في قطاع المحروقات بلغت تكلفته 5.000 مليون دولار، تليها شركة SA Repsol الاسبانية التي استحوذت على مشروعين في تنقيب تكرير وتوزيع النفط بتكلفة إجمالية بلغت 365.3 مليون دولار.

وتأتي شركة AG Holding Jelmoli القابضة السويسرية في المرتبة الثالثة باستحواذها على 5 مشاريع بتكلفة إجمالية قدرت ب539.3 مليون دولار، تليها شركة Co Total الفرنسية التي استحوذت على 3 مشاريع في مجال النفط بتكلفة إجمالية قدرت ب465.3 مليون دولار.

تأتي بعدها شركة Construction State China الصينية للبناء مستحوذة على 5 مشاريع بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 300.3 مليون دولار، أما شركة Indorama القابضة في سنغافورة فقد ظفرت ب3 مشاريع قدرت تكلفتها الإجمالية 151.3 مليون دولار، تليها شركة ArcelorMittal في لوكسمبورغ التي استحوذت على 3 مشاريع في مجال المعادن بتكلفة إجمالية 447.2 مليون دولار.

ثم تأتي بعدها شركة Petroleum British النفطية البريطانية التي استثمرت 384.2 مليون دولار في قطاع المحروقات، تليها بعد ذلك شركة Construccion Ortiz Grupoالايطالية للبناء باستحواذها على 4 مشاريع بلغت تكلفتها 209.2 مليون دولار، تأتي بعدها شركة Petroleum National China الصينية التي استثمرت حوالي 991.1 مليون دولار في قطاع المحروقات.

بينما تأتي شركة holding Tosyali التركية لصناعة الحديد و الصلب وشركة Tekstil Taypa التركية للمنسوجات باستحواذهما على مشروع واحد بتكلفة إجمالية قدرت ب397.1 مليون دولار و900 مليون دولار على التوالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر (2019/2015)

الشركة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار
Emirates Internationl Investment Company	**1**	**5000**
3.565 2 Repsol SA	2	3.565
Jelmoli Holding AG	5	3.539
Total Co	3	3.465
China State Construction Engineering Corporation	5	3.300
Indora ma	3	3.151
Arcelor Mittal	3	2.447
British Petroleum	3	2.384
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	4	2.209
China National Petroleum (CNPC)	2	1.991
Tosyali holding	1	1.397
Taypa Tekstil	1	900

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2015 – 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

المبحث الثالث:تقييم وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء بعض المؤشرات

وفي هذا المبحث نحاول تقييم مدى فعالية مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين الأجانب ومدى انخفاض مستوى المخاطر وتغيراتها باتجاه التحسن أو التراجع.

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

يمكن معرفة وضعية الجزائر ضمن مؤشرات قياس المناخ الاستثماري التي تناولت تصنيف الجزائر في مراتب مختلفة.

أولا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية خلال الفترة 2013-2019 أن الجزائر ارتفعت قيمتها في المؤشر العام للجاذبية من 24.1 نقطة في سنة 2013 إلى 35 نقطة في سنة 2017 ،ثم 33 نقطة في سنة 2019 ،لكن من حيث ترتيبها نجدها قد تراجعت، فقد تحصلت في سنة 2013 على الرتبة 82 عالميا من بين 111 دولة مدرجة في المؤشر، تراجعت إلى المركز 87 في السنوات 2015 ، 2016و 2017 ،أما عن فجوة الجاذبية بينها وبين متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية، نجدها قد تحسنت، لكن تبقى كبيرة جدا حيث بلغت حوالي 43 و% 47 %في سنتي 2015 و 2019 على التوالي. .

أما عربيا فنجد أن الجزائر متأخرة جدا من حيث الترتيب، فقد جاءت في المركز 13 من بين 17 دولة عربية، ولم تأتي بعدها إلا سوريا، العراق، موريتانيا واليمن وبفارق بسيط، وبمقارنة جاذبية الجزائر مع جاذبية الإمارات التي جاءت في المركز الأول عربيا، نجد أن فجوة الجاذبية بينهما كبيرة جدا وقد زادت من سنة إلى أخرى، حيث بلغت46.7 %في سنة 2019 بعدما كانت تبلغ 37.5% سنة 2015، وحوالي 35.2% في سنة 2013.[1]

[1] عبد الحق طير، الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية "دراسة تحليلية 2000-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد يحي بن صديق، جيجل، 2022، ص 136.

الجدول رقم (03-07):أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2019)

الدولة / السنة		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دول الخليج العربي		34.1	45.8	49.9	15.5	14.8	19.5	20
دول المشرق العربي		29.2	39.3	41.4	30.6	29.1	35.4	38.1
دول المغرب العربي		26.9	34.5	39.2	33.5	32.8	38.1	38.8
دول الأداء المنخفض		19	25.8	26.3	54	53.7	64.2	65.2
الجزائر	القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33
	الترتيب	82	85	87	87	87	86	84
المتوسط العربي	القيمة	28.0	36.7	40.4	40.2	42	41	38
	متوسط الترتيب	68	67	67	68	68	68	71
المتوسط العالمي		33.9	42.8	45.8	45.6	47	47	46

المصدر:عبد الحق طير، الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية "دراسة تحليلية 2000-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد يحي بن صديق، جيجل، 2022، ص 136.

وبتقسيم فجوة الجاذبية بين الجزائر والإمارات على المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة للمؤشر العام، نجد أن فجوة المتطلبات الأساسية في تزايد من 21.5% في سنة 2013 إلى 30.4% في سنة 2015 ثم حوالي 37% سنة 2019، وكذلك فجوة العوامل الكامنة من 33.1% إلى 1.42% ثم 46.2%، وتبقى فجوة العوامل الخارجية هي الأكبر حيث بلغت حوالي57% في سنة 2019، من هنا يتضح أن هذه الأخيرة وبدرجة أقل مجموعة العوامل الكامنة هما من يقودان هذه الفجوة في الجاذبية. ولا بد من التركيز أكثر على تطوير المتغيرات المحددة لها، ومواصلة العمل ككل على تحسين كل المؤشرات بما فيها التي تندرج ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية.

والجدول الموالي يوضح أداء الجزائر في المؤشرات الرئيسية الثلاثة مقارنة مع المتوسط العربي والمتوسط العالمي.

جدول رقم (03-08): أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2019)

الدولة	الدولة / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة المتطلبات الأساسية	الجزائر	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47
	المتوسط العربي	46.2	50.3	51.9	51.2	53	52	53
	المتوسط العالمي	53.6	57.3	57.4	57	59	57	61
مجموعة العوامل الكامنة	الجزائر	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36
	المتوسط العربي	39.6	45.7	47.1	46.3	50	47	41
	المتوسط العالمي	41.6	50.0	50.9	51	53	51	47
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	الجزائر	6.0	15.0	18.6	19.4	18	18	18
	المتوسط العربي	8.4	16.8	23.3	23.4	23	24	22
	المتوسط العالمي	14.3	23.6	29.7	28.7	29	33	31

المصدر: عبد الحق طير، الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية "دراسة تحليلية 2000-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد يحي بن صديق، جيجل، 2022، ص 137.

وبهذا تبقى الجزائر في المستوى الأدنى لهذا المؤشر سواء من حيث أدائها أو من حيث إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي

وبالنسبة لترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي فقد عرف تذبذبا، حيث احتلت سنة 2010 المركز 86 من بين 138 ، ثم احتلت المركز 110 سنة 2012 من بين 143 دولة في العالم، وتنتقل إلى المرتبة 100 سنة 2013 من بين 148 دولة، ليتحسن ترتيبها في سنة 2014 حيث احتلت المركز 79 من بين 142 دولة وهو أفضل ترتيب لها خلال الفترة 2010-2021 ،ثم لتتراجع سنة 2016 إلى المركز 87 عالميا ثم المركز 92 سنة 2018،أما في سنة 2019 فاحتلت الترتيب 89 من بين 141 دولة، ثم احتلت المركز 137 و 141 من بين 141 و 146 دولة .

جدول رقم (03-09): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2010-2021)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الدول	138	141	143	148	142	140
ترتيب الجزائر	86	87	110	100	79	87
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الدول	140	138	140	141	141	146

ترتيب الجزائر	87	87	92	89	137	140

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير التنافسية العالمية (World Economic Forum:The Global Competitiveness Report) لسنوات مختلفة.

والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-03): منحنى يمثل وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية 2010-2021

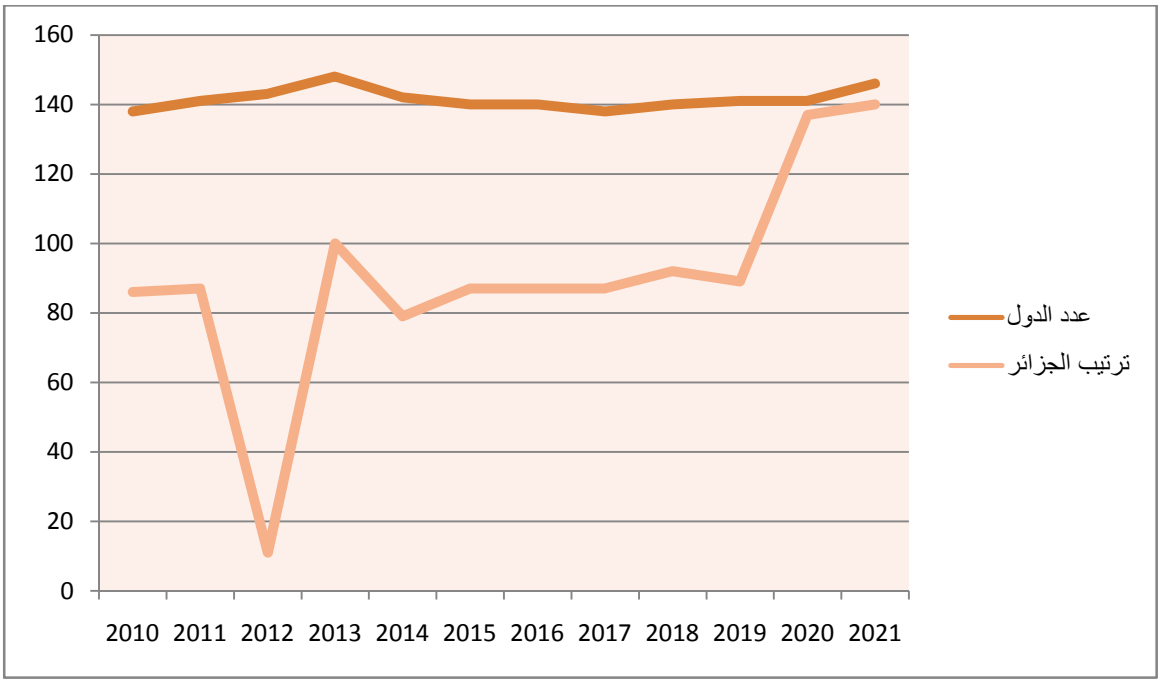

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03-09) .

ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال

استنادا إلى وصف البنك الدولي في تقريره الأخير لسنة 2020، عن مناخ الأعمال في الجزائر بأنه يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات التي تشوبه والمتمثلة في الإجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات حتى البسيطة منها والمتعلقة بالوثائق اللازمة لبدئ المشروع، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية وكذا ضعف أداء بعض الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالاستثمار.

ويشمل مؤشر سهولة أداء الأعمال عدة عوامل أساسية يواجهها المستثمر عند القيام بنشاط الاستثمار في كل دولة، ومن هذه العوامل تحديات إقامة المشاريع من حيث عدد الإجراءات التي يجب القيام بها لتسجيل الشركات،والوقت الذي يستغرقه تنفيذ هذه الإجراءات محسوبا بالأيام، وتشمل أيضا الإجراءات والوقت الذي يستغرقه تنفيذ العقود، وتسوية حالات الإعسار في حال حدوث نزاعات بين المستثمر والجهات الرسمية أو غير الرسمية في الدولة المضيفة.

والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2020:

الجدول رقم (03-10) : ترتيب الجزائر في مؤشر مناخ الأعمال لسنة 2020

المؤشرات	الترتيب في سنة 2020
مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	157
بدء المشروع	150
إستخراج تراخيص البناء	129
الحصول على الكهرباء	106
تسجيل الممتلكات	165
الحصول على الائتمان	178
حماية المستثمرين	168
دفع الضرائب	156
التجارة عبر الحدود	173
تنفيذ العقود	112
تسوية حالات الإعسار	76

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك العربي لسنة 2020 المتاح على الموقع الالكتروني : https://www.doingbusiness.org/ تم الاطلاع عليه يوم : 2024/05/11 على الساعة 15:03.

من خلال البيانات الواردة في الجدول الموضح أعلاه التي تبين مناخ الأعمال في الجزائر إلى غاية هذه السنوات الأخيرة، والذي يمثل ترتيبا يشمل 190 دولة، يتضح أن الجزائر تأتي ضمن المراتب الأخيرة في هذا المؤشر حيث احتلت المرتبة 157.

ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول الأخرى، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري (بدأ المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية)، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية).

وبالرغم من الإجراءات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، إلا أنها لم ترتق إلى المستوى الذي بلغته باقي دول العالم، بحيث لم تحتل مراكز متقدمة، الأمر الذي يدل على ضعف قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحتم عليها استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار ولا سيما القيام بما يلي:

-الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال؛

-تفعيل أداء المؤسسات الرسمية، ورفع مستوى الحكم الرشيد وبالأخص من خلال تفعيل تطبيق القوانين،

-تحسين مستوى البنى الأساسية للاتصالات والمواصلات؛

-تعزيز حماية المستثمرين ولا سيما صغار المستثمرين؛

-إستكمال تحرير التجارة، ولاسيما العربية،وتعميق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحرير التجارة والخدمات.

رابعا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية

احتلت الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية المرتبة 167 سنة 2021 لتتراجع إلى المرتبة 168 سنة 2022 من أصل 182 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2023، وتحصلت الجزائر على 49.7 نقطة في هذا المؤشر هذا يعني أنها تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة.

ويرجع الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر، تدهور مراتب الجزائر أيضا ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، على غرار المؤشر الفرعي لحرية الأعمال أين حصلت الجزائر على ترتيب 121، و 153 لحرية التجارة، و128 للإنفاق الحكومي، وكذا 150 لحرية الاستثمار، و132 لحرية القطاع المالي، هذا بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال، وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في تهيئة مناخ الأعمال في الجزائر، باعتباره يؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب.[1]

الجدول رقم (03-11): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2021-2022

السنوات	2022	2023
الترتيب عالميا	167	168
الترتيب عربيا	14	15

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، الكويت، 2023، ص 24.

وأشار التقرير الذي يستند إلى مجموعة من الخبراء والأخصائيين إلى أن الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحريات الاقتصادية، وصنف التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييدا للاقتصاد إذ أشار إلى أن اقتصاد الجزائر لا يزال مرتبطا بمداخيل النفط وأن كل السياسات الرامية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني باءت بالفشل وذكر التقرير مجموعة من الأسباب التي جعلت الجزائر تحتل هذا الترتيب من بينها:[2]

-ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية التي لا تزال تقوض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛

-ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال الذي هو عرضة للتدخل السياسي؛

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، الكويت، 2023، ص ص 24-25.

[2] مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة بشار، بشار، 2018، ص 99.

-بيئة أعمال مرهقة وبيروقراطية وغير مشجعة على الاستثمار؛

-عدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية؛

-فضلا عن الموقف السلبي لهذه الأخيرة تجاه الاستثمارات الأجنبية .

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر المؤشرات الاقتصادية الإقليمية

يتم عرض في هذا المطلب موقع الجزائر ضمن مؤشرات الاقتصادية الإقليمية ومدى فعالية وملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤسسات.

أولا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب أهم مؤشرات المخاطر في الدول

تشير البيانات إلى أن الجزائر حسب أهم مؤشرات المخاطر في الدول قد حققت تحسن كبير، حيث انها حققت قفزة غير مسبوقة لها في مؤشر PRS ، حيث تحسن ترتيبها من 111 سنة 2021 إلى 66 سنة 2022 أي بتغير قيمته 45 مركز، ونفس الحال بالنسبة لمؤشر كريديندو لمخاطر الاستثمار المباشر فتحسن ترتيبها من 118 سنة 2021 إلى 107 سنة 2022 أي بتغير قيمته 11 مركز، في حين تحصلت على ترتيب من 132 سنة 2022 مقارنة بترتيب 134 في سنة 2021 أي بتغير قيمته مركزين حسب مؤشر فيتش.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03-12): وضع الجزائر حسب أهم مؤشرات المخاطر

المؤشر	2021	2022	التغير	عدد الدول للمؤشر
مؤشر فيتش	134	132	2	201
مؤشر PRS	111	66	45	117
مؤشر كريديندو	118	107	11	240

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، الكويت، 2023، ص ص 12، 13، 17.

وجاءت الجزائر ضمن المراكز الخمس الأولى عالميا في مؤشر المخاطر المالية مدعومة بارتفاع متوسط سعر برميل النفط عالميا بنحو 41% عام 2022.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، الكويت، 2023، ص 13.

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر التنافسية العربية

احتلت الجزائر في مؤشر الاقتصاد الكلي في المركز 22 على مستوى المجموعة ككل في العدد السابع لسنة 2023 لتقرير التنافسية العربية وهو نفس المركز في العدد السابق لسنة 2022، كما تحسن أيضا مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على مستوى المجموعة ككل وحلت في المركز 20 مقارنة بالمركز 21 في سنة2022، و يرجع هذا التحسن للوضع المالي المريح للجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط، تحسن المستوى لمؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية في الجزائر حيث احتلت بالمركز 20 في سنة 2023، مقارنة بالمركز 23 لسنة 2022 على مستوى المجموعة ككل، ومع هذا مازالت الجزائر متأخرة في الترتيب في مؤشر التنافسية العربية، والجدول الموالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية خلال سنتي 2022و2023.

الجدول رقم (03-13): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية في سنتي 2022و2023

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2023	ترتيب 2022	الاتجاه
القطاع الحقيقي	-0.3940	21		
قطاع مالية الحكومة	-0.3017	22		
القطاع الخارجي	-0.0635	11		
القطاع النقدي والمصرفي	-0.4700	18		
مؤشر الاقتصاد الكلي	-0.2372	22	22	=
قطاع البنية التحتية	-0.3072	19		
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	-0.5977	20		
قطاع الحرية الاقتصادية	-0.7866	20		
مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار	-0.5638	20	21	↑
المؤشر العام للتنافسية	-0.4005	20	23	↑

المصدر :تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، تقرير التنافسية العربية، العدد السابع،الامارات العربية المتحدة، ديسمبر2023 ، ص 80.

وبناء على ما سبق يتعين على الجزائر تطوير البنية المؤسسية الفعالة، والعمل على تحسين وترقية مناخ الأعمال على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح القوانين وسيادة القانون من حيث السرعة في التنفيذ والتبسيط في الإجراءات والتركيز على تأهيل العنصر البشري الذي يعد مفتاح تطور دول المقارنة.

المطلب الثالث: وضعية الجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة

تأخذ المؤشرات الحوكمة المتمثلة في مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية، مؤشر سيادة القانون ومؤشر السيطرة على الفساد نقاط على سلم التقديرات (من 0إلى 100) .

وفيما يلي شكل يوضح وضعية الجزائر بالنسبة للمؤشرات الستة العالمية للحوكمة خلال الفترة (worldbank) : 2017 /2021

الشكل رقم (03-04): تطور المؤشرات العالمية للحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2017/2021

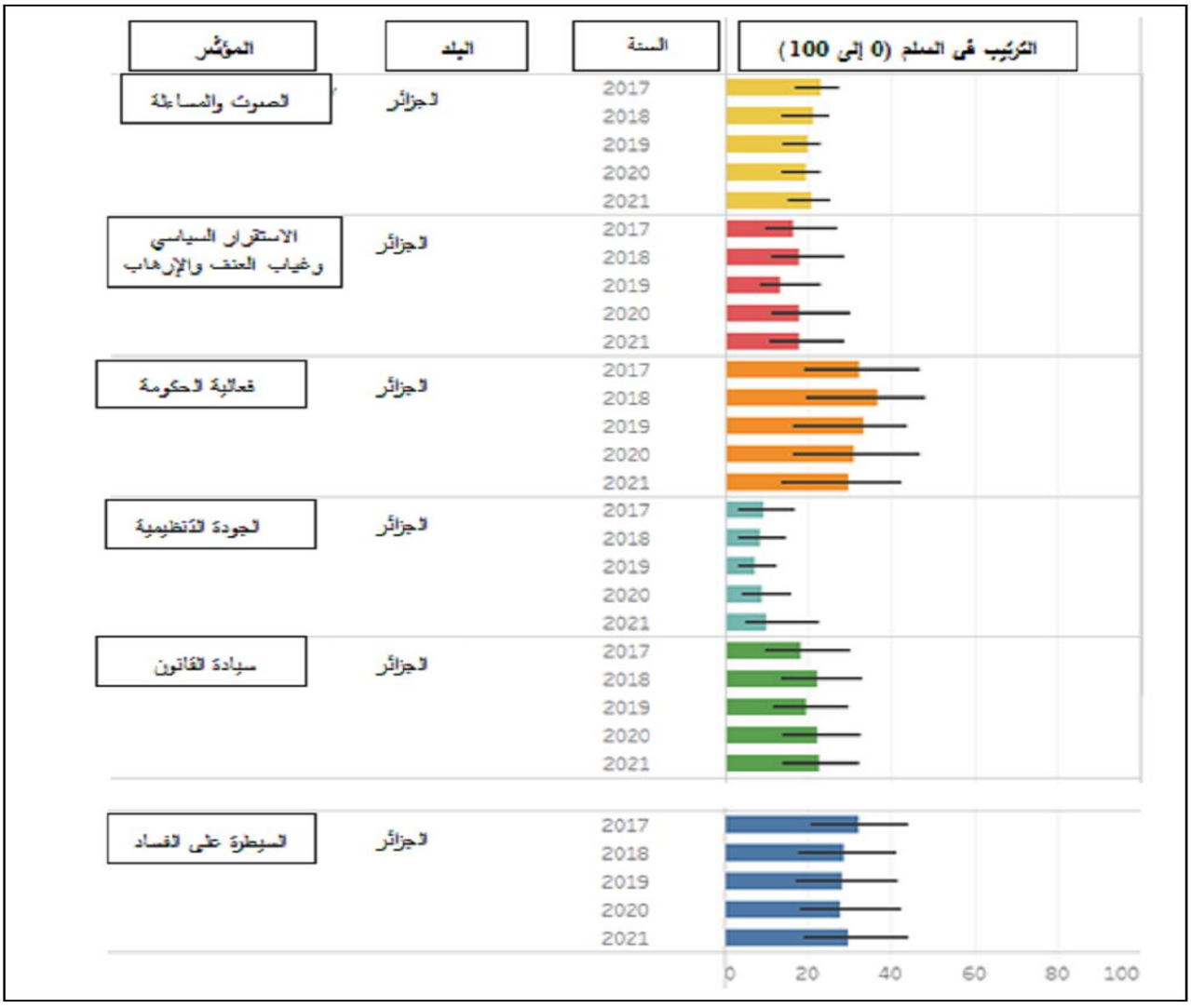

المصدر: التقارير السنوية للبنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/10 على الساعة: 15:09.

أما قيم هذه المؤشرات سيتم وردها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): قيم المؤشرات العالمية للحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2017/ 2021

المؤشرات العالمية للحوكمة	2017	2018	2019	2020	2021
الصوت والمساءلة	23.15	21.26	19.81	19.32	20.77
الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب	16.19	17.92	13.21	17.92	17.92
فعالية الحكومة	32.21	36.54	33.65	31.25	29.81
الجودة التنظيمية	9.13	8.17	7.21	8.65	10.10
سيادة القانون	18.27	22.12	19.71	22.12	22.60
السيطرة على الفساد	32.21	28.85	28.37	27.88	29.81

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مختلفة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

ونلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1-مؤشر الصوت والمساءلة

- أن مؤشر الصوت والمساءلة لم يتعد 30 نقطة خلال الفترة 2017/ 2021 ، أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد؛
- أعلى نقطة لمؤشر الصوت والمساءلة كان سنة 2017 بـ 23.15 نقطة؛
- انخفاض مستمر لمؤشر الصوت والمساءلة خلال الفترة 2020/2018 من 21.26 إلى 19.32؛
- تحسن مؤشر الصوت والمساءلة إلى 20.77 نقطة سنة 2021؛

2-مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب

- التحسن المستمر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب خلال سنتي 2017 و2018 من 16.19إلى 17.92 ؛
- انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب سنة 2019 إلى 13.21؛
- استقرار مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب سنيي 2020و 2021 بـ 17.92 نقطة؛
- أعلى نقطة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب كان سنتي2020و 2021 بـ17.92نقطة.

3-مؤشر فعالية الحكومة:

- تحسن مؤشر فعالية الحكومة سنة 2018 إلى 36.54؛
- أعلى نقطة لمؤشر فعالية الحكومة كان سنة 2018 بـ 36.54؛
- تراجع مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 2019/ 2021 من 33.65 إلى 29.81.

4-مؤشر الجودة التنظيمية:

♣الانخفاض المستمر لمؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة 2019/2018 إلى 8.17 و 7.21؛

♣تحسن طفيف في مؤشر الجودة التنظيمية سنة 2020 إلى 8.65 نقطة ليواصل التحسن سنة 2021 بـ10.10 نقطة؛

♣أعلى نقطة لمؤشر الجودة التنظيمية كان سنة 2021 بـ10.10 نقطة.

5-مؤشر سيادة القانون:

♣ارتفاع مؤشر سيادة القانون إلى 22.12 نقطة سنة 2018 لينخفض بعدها إلى 19.71 سنة 2019 ؛

♣تحسن مستمر لمؤشر سيادة القانون حيث أصبح 22.12 و 22.60 سنيي 2020و 2021 على التوالي؛

♣أعلى نقطة لمؤشر سيادة القانون كان سنة 2021 بـ 22.60 نقطة.

6-مؤشر السيطرة على الفساد:

♣أعلى نقطة لمؤشر السيطرة والفساد كانت سنة 2017 بـ 32.21 نقطة ليسجل بعدها انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2022/2018 من 28.85 إلى 27.88 على التوالي؛

♣تحسن مؤشر السيطرة على الفساد سنة 2021 إلى 29.81 نقطة.

ويلاحظ عموما أن مختلف المؤشرات لم تتجاوز عتبة الخمسين من سلم التقديرات. وفي هذا إشارة واضحة إلى الأداء السلبي للحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، وإلى استشراء الفساد في الجزائر، حيث أصبحت ظاهرة الفساد تشكل تهديدا للأمن القومي للجزائر ومستقبلها ، منها قضايا تتعلق بجرائم الرشوة والاختلاس ومنح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية، وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2017 أن البيروقراطية والفساد والرشوة.[1]

[1] رقية شطيبي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017/ 2021، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10 العدد 01 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023، ص 40.

خلاصة الفصل

لقد بذلت الجزائر جهودا جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اجل مواكبة التطورات العالمية، حيث بذلت الجزائر جهودا جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من اجل مواكبة هذه التطورات، حيث قامت الجزائر ببرامج تعديلات في القوانين المنظمة للاستثمار وكذلك منح حوافز وضمانات مغرية بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وترميم اقتصادها وتنويعه، إلا أن الجزائر لم تحدث تعديلات كبيرة على قوانين الاستثمار.

وحسب نتائج المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين الأجانب ومدى انخفاض مستوى المخاطر وتغيراتها فنلاحظ أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلا أن النتائج لم ترقى إلى المستوى المطلوب من ناحية هذه المؤشرات وكذلك من حيث حجم الاستثمارات الواردة.

الخاتمة

أصبح الآن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الشكل التمويلي البديل للمديونية، ومن القضايا الجوهرية والحديثة التي لفتت اهتماما بالغا من طرف الدول الحكومات نظرا لما تحققه من مكاسب لكل من الدول المضيفة والمستثمرة.

ومن خلال هذه الدراسة تم التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهد في السنوات الأخيرة تطورا وانتشارا هائلا، ونظرا لأهميته اتجهت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية منها إلى فتح أبوابها أمامه، ولا يمكن أن يتخذ الاستثمار مسارا نحو التقدم والتطور إلا إذا توفر له مناخ استثماري مناسب في البلد المضيف، وكذلك العمل على إزالة القيود وتقديم المزايا والتحفيزات التي تساهم في تهيئة الجو من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد سعت الجزائر إلى تهيئة بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات والتي شملت الجانب الاقتصادي السياسي الاجتماعي والقانوني مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار.

وبعد عرض هذا البحث قمنا باختبار ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

ما هو واقع مناخ الاستثمار وما دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

النتائج المتوصل إليها:

لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

-الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية بديلة عن القروض الخارجية وما يترتب عنها من التكاليف؛

- للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أثار على اقتصاديات الدول المضيفة منها الايجابية مثل زيادة معدلات النمو، وتحسن وضعية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تتمثل في تحويل أرباح هذه الاستثمارات إلى الخارج وارتفاع معدل التضخم بالدول المستضيفة له؛

- توضح النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات الأجنبية تقوم بهذا النوع من الاستثمارات من اجل المحافظة على الميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها، من خلال تحقيق إستراتيجيتها المتمثلة في غزو الأسواق الخارجية وحماية مصالحها؛

- للاستثمار الأجنبي المباشر اثر سلبي على الدولة المصدر له من خلال تقليل فرص العمل فيها وخفض فرص التصدير؛

- يعكس المناخ الاستثماري للدولة المضيفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر إليها، وكلما كان مطابقا للمقاييس الدولية كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات استثمارية أكثر؛

-تعتبر مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار من أهم المعايير التي يعتمدها المستثمر الأجنبي في اتخاذ القرارات؛

– تلجأ الشركات إلى الاستثمار المباشر في دول أخرى ولاسيما النامية منها بهدف استغلال المواد الأولية المتوفرة ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها؛

–اعتمدت الجزائر على منح العديد من المزايا والضمانات للاستفادة القصوى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

–كشفت البيانات أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ترتكز في قطاعات معينة أهمها الصناعة والطاقة وإهمال القطاعات الأخرى المهمة مثل الفلاحة.

نتائج اختبار صحة الفرضيات:

تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كالآتي:

–بناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن استنتاج أن **بالفرضية الأولى** تنص على أن :" لا يقتصر التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دور مناخ الاستثمار وإنما يتعداه إلى محددات أخرى اقتصادية، التشريعية وتنظيمية "، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث ظهرت لنا عوامل غير اقتصادية وخاصة منها العوامل السياسية.

– **الفرضية الثانية** تنص على أن:" يعد التنظيم التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كافيا لتوفير مناخ استثمار ذو مستوى عال من الجاذبية " تم إثبات نفي هذه الفرضية حيث تبين أن التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير كافيا لتوفير مناخ استثمار جذاب لنقص الاطر القانونية وضعفها في هذا المجال، حيث قامت الجزائر ببرامج تعديلات في القوانين المنظمة للاستثمار وكذلك منح حوافز وضمانات مغرية بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وترميم اقتصادها وتنويعه، إلا أن الجزائر لم تحدث تعديلات كبيرة على قوانين الاستثمار.

–وفي ما يتعلق **بالفرضية الثالثة** تنص على أن :" يمكن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر حاليا من تبوء مكانتها المنشودة بين الدول "، وقد تم إثبات نفي هذه الفرضية حيث تبين أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلا أن النتائج لم ترقى إلى المستوى المطلوب من ناحية هذه المؤشرات وكذلك من حيث حجم الاستثمارات الواردة.

اقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تقترح جملة من التوصيات تمثلت في:

–يجب على الجزائر العمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي من خلال إعادة النظر في مختلف القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر؛

–استغلال الموارد الطبيعية والباطنية أحسن استغلال من اجل جذب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية؛

–محاربة كل أشكال الفساد التي تقف عائقا أمام جذب الاستثمار، وتهدد مناخ الاستثمار في الجزائر؛

–توفير الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي؛

– توفير العوامل المؤسساتية الأساسية والتي بإمكانها التأثير على حركة الاستثمارات الأجنبية، ومن أهم هذه العوامل نوعية الحوكمة التي أكدت العديد من الدراسات الحديثة على أهميتها في التأثير على سلوك الاستثمارات الأجنبية؛

–تنويع الاستثمار وتعظيم حجمه في القطاعات الضعيفة في الجزائر، وذلك بوضع استراتيجيات ترويجية مكثفة تعمل على تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

– تأثير جائحة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– تأثير الإصلاحات القانونية والاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي؛

– أسباب وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو دول الاتحاد المغاربي؛

– أهمية جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة ودورها في تكملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الاستثمار المحلي في تدعيم نمو اقتصاديات الدول العربية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. باللغة العربية

- البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2011.
- حسين عمر، الاستثمار والعولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان ، 2008.
- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.
- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2007.
- محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- محمد عبد العزيز عجمية، د.محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2009.

- هوشيار معروف كاكامولا، الاستثمارات والأسواق المالية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2003.

2.باللغة الأجنبية

-Michel Menry Bouhet , la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France , Pearson Educations , 2005.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

- أحمد ضيف،واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبيل تنميته، مجلة علمية محكمة، العدد 19 ،جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2015.

- الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2016.

- أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2020.

- بغداد بنين، خالد قاشي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018.

- بلقاسمي سليم، ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار (عامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 04، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2020.

- بن وارث حجيلة ، شريط صلاح الدين، فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

- حاكمي بوحفص، إبراهيم الخليل برادعي،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 01 ، جامعة وهران ، وهران، .2017

- حولية يحي، بورعدة حورية، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال افريقيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 05، جامعة وهران ، الجزائر ، 2020.

- خياري زهية، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 01، جامعة باجي مختار ، عنابة، 2021.

- رضا عبد السلام، حسام الدين على الشبراوى، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية "دراسة تطبيقية على الشركات العاملة بالقطاع الصناعي بالسادس من أكتوبر"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، 2023.

- رقية شطيبي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2017/ 2021، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10 العدد 01 ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023.

- زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة المناخ ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012.

- سردون مهدية، راتول محمد، تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية لاستقطاب وتوطين الأموال العربية المهجرة ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، جامعة الشلف ، الجزائر، 2017.

- صالحي سلمى، تداعيات كوفيد-19 الاستثمار على الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 02، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2021.

- صبيحي شاهيناز، مناخ الاستثمار في الجزائر – دراسة تحليلية تقيمية – ، مجلة الحوار الفكري، العدد 12، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

- عائشة موزاوي، القوانين والاجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر، اشارة لقانون رقم 09_16المؤرخ في 29شوال 1437الموافق ل 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، مجلة افاق علوم الادارة الاقتصاد، العدد 02، الجزائر، 2017.

- عبد الحق طير، الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية "دراسة تحليلية 2000-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد يحي بن صديق، جيجل، 2022.

- عدنان مناتي، ليلى ناجي مجيد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 52 ،جامعة بغداد، العراق،2017.

- كورتل نجاة، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي- دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2017/2011، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 52، جامعة عبد الحميد مهري 2 ، قسنطينة، 2019.

- مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة بشار، بشار، 2018.

– مراد صاولي وآخرون ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة المالية والأسواق، العدد10 ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

– ميدون إلياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 02، جامعة إليزي، إليزي، 2020.

– ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2009.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

– برجي نسرين، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.

– بوعون هالة، تقييم وتحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2012/2008)– ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2013/2012.

– خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة ما بين الجزائر ، تونس والمغرب–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

– دحماني فاطمة، دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر (1996–2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014.

– راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية جيجل 2021/2020 ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020.

– زغبة طلال، مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع و أفاق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008.

– شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران، وهران، 2013/2012.

- صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019 .

- طلحي هشام، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب –دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1990-2019)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022/2021.

- عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2011.

- عبد الرؤوف بوشمال،التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

- عصام دقيش، محمد بوردورة، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول – دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

- لعرشي عبد الصمد ، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس - ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016.

- نفيسة باحمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربةOLI،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر،2016/2015.

- ياسف عيسى، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017/2016.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- حربي محمد موسى عريقات، الاستثمار في الوطن العربي – الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية–، المؤتمر العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" المنعقد يومي 04و05 جويلية2007 ،لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن ، 2007.

- قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، المنعقد يومي 08 و09 أفريل 2012، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، 2012.

خامسا: القوانين والمراسيم التنفيذية والمناشير

- المادة 7 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- المادة 15 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- المادة 18 من القانون رقم 16- 09المؤرخ في 3أوت سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، المؤرخة في 3أوت سنة 2016.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الصادر في 29 أوت 2009، المعدل والمتمم للجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخة في 26جويلية 2009.

سادسا: التقارير والأوراق البحثية

-المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير التنافسية العالمية (World Economic Forum:The Global Competitiveness Report) لسنوات مختلفة.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، الكويت، 2023.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربي لعام 2019، الربع الثاني،2020، الكويت.

- تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ، تقارير لسنوات مختلفة (2015-2023)، الكويت.

- تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، تقرير التنافسية العربية، العدد السابع،الامارات العربية المتحدة، ديسمبر2023.

-محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد 19، صندوق النقد العربي، 2023.

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، UNCTAD.

سابعا: مواقع الانترنيت الرسمية والموسوعات

- الموقع الالكتروني : https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites- تم الاطلاع عليه يوم : 2024/05/07 على الساعة : 18:21.

الموقع الالكتروني: https://tadamsanews.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/08 على الساعة: 14:10.

-أحمد الصفتي مقال متاح على الموقع الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight تم الاطلاع عليه يوم : 2024/03/11 على الساعة: 22.39.

-التقارير السنوية للبنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report تم الاطلاع عليه يوم: 2024/05/10 على الساعة: 15:09.

-تقرير البنك العربي لسنة 2020 المتاح على الموقع الالكتروني :https://www.doingbusiness.org/ تم الاطلاع عليه يوم : 2024/05/11 على الساعة 15:03.